الانتخابات والمسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين

1973 - 2018

ملاحظة: هذه الدراسة كانت جزء من (دليل المترشح – للانتخابات النيابية والمجالس البلدية) الذي كان من المزمع أن يصدر عن معهد البحرين للتنمية السياسية إلا أن اللجنة وجدت أنه لا يتفق مع بقية الفصول لذلك لم تنشر في الدليل.

مركز الخنجي للحلول المتقدمة

2022

الانتخابات والمسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين (1973 – 2018)

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
1	**المقدمة**	
2	**المحور الأول: البيئة السياسية للتطور الديمقراطي في مملكة البحرين**	
	التطور الدستوري	
	نمو الطبقة الوسطى الجديدة	
	تعزيز دور المرأة	
	تعزيز ثقافة حقوق الانسان في المجتمع	
	إطلاق الحوار الوطني والمصالحة الشاملة	
	تعزيز دور المجتمع المدني	
3	**المحور الثاني: الانتخابات النيابية والبلدية (الترشح والتصويت)**	
	التجربة الانتخابية الأولى عام 1973	
	التجربة الانتخابية الثانية عام 2002	
	التجربة الانتخابية الثالثة عام 2006	
	التجربة الانتخابية الرابعة عام 2010	
	التجربة الانتخابية الخامسة عام 2014	
	التجربة الانتخابية السادسة عام 2018	
	نظرة عامة على نتائج الانتخابات النيابية والبلدية في الفترة من 1973 حتى 2018	
4	**المحور الثالث: خريطة القوي السياسية المشاركة في الانتخابات (المرأة – الجمعيات السياسية)**	
	المرأة البحرينية في الانتخابات	
	الجمعيات السياسية والانتخابات	
5	**الخاتمة**	
6	**المراجع**	

تُعد الانتخابات مؤشرًا هامًا لواقع مجتمع أي دولة وحقيقة واضحة لمن يرغب من تلك المجتمعات في إقامة دولة ديمقراطية حقيقية، حيث إن معظم الايدولوجيات السياسية والآراء والمبادئ والقيم التي تسود هذا المجتمع تنعكس سلبًا وإيجابًا على الانتخابات ونتائجها ودرجة فاعليتها، فالانتخابات هي المعبر المباشر عن الجماهير وهي التي تؤدي إلى وجود مجالس منتخبة تشرع القوانين وتراقب عمل الحكومة وتساهم في حركة تطور المجتمع، لتنفيذ ما يتطلع إليه الشعب، لذلك فإن عملية رصد ودراسة الانتخابات في الدول المختلفة هي مدخل مهم لفهم النظام السياسي وتحليله، كما أنها تعكس مدى تحقق العملية الديمقراطية في تلك الدول.

فالانتخابات لها دور فعال في إرساء دعائم الحكم الديمقراطي لأنها ضرورية في عملية التنمية السياسية، والمقصود بالتنمية السياسية هنا هو تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني المؤسساتي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وهذا يقود بالضرورة إلى تحديد درجة وسعة المشاركة السياسية في اتخاذ القرار واستبدال العلاقات العمودية (التراتبية) البيروقراطية، بالعلاقات الأفقية (الديمقراطية) التي تحكم العلاقة بين الحاكم (السلطة) والمحكوم (المجتمع) عبر إبرام عقد اجتماعي بينهما يحدد واجبات وحقوق الطرفين، شريطة أن تتوافر فيها عناصر ديمقراطية حقيقية كتوافر المشاركة، وتمثيل الشعب، واحترام حكم القانون وإدارة العدالة [1]

لقد أصبحت الانتخابات اليوم رمزًا لمجموعة أكبر من التحولات السياسية والاجتماعية، التي تضم العديد من المؤسسات السياسية والدستورية، مثل البرلمان والمجالس البلدية والجمعيات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والروابط الاجتماعية، والتي تشكل البيئة السياسية والاجتماعية التي تزدهر فيها الانتخابات وتقدم الضمانات الأساسية لاستمرار الحكم الديمقراطي [2].

ونظرًا إلى أن الانتخابات تشير الى دلالة قوية على مسار التحول الديمقراطي لأي دولة فإننا سنسعي في هذا الفصل من الدليل إلى تحليل العلاقة بين الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت في مملكة البحرين وتوصيفها، وبيان المقومات التي شجعت عليها ودعمت الاستمرار في هذا الاتجاه الديمقراطي من خلال تحليل ستة فصول تشريعية (في عام 1973 ، وفي عام 2002 وفي عام 2006 وفي عام 2010 وفي عام 2014 وفي عام 2018)، وخمسة فصول بلدية (في عام 2002 وفي عام 2006 وفي عام 2010 وفي عام 2014 وفي عام 2018)، مع التعرض لمسار التطور الديمقراطي في البحرين، وتوصيف جوانب العملية الانتخابية في كل فترة، واكتشاف مدى تمتع الانتخابات البحرينية النيابية والبلدية خلال تلك الفترة بالمظاهر والشروط الواجب توافرها لكي تكون الانتخابات معبرة بشكل حقيقي عن مسار التحول الديمقراطي.

لذلك فان هذا الفصل من الدليل يسعى إلى التعرف على مؤشرات العملية الانتخابية في البحرين، ومدى انعكاس ذلك على عملية التحول الديمقراطي، ودور الجمعيات السياسية، وكذلك دور المرأة في هذه الانتخابات، سواء بوصفها مشاركًا أو مرشحًا أو فائزًا في الانتخابات، وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي كالتالي:

1. المحور الأول: البيئة السياسية للتطور الديمقراطي في مملكة البحرين.
2. المحور الثاني: الانتخابات النيابية والبلدية (الترشح والتصويت).

---

1 _ توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب) 1997. ص : ص 26 : 28.

2 _ الكسيس دي توكفيل (ترجمة أمين مرسي قنديل)، الديمقراطية في أمريكا (القاهرة، عالم الكتب الجزآن الأول والثاني) بدون تاريخ. ص 13 : 15

3. المحور الثالث: خريطة القوي السياسية المشاركة في الانتخابات (المرأة – الجمعيات السياسية).

المحور الأول

البيئة السياسية للتطور الديمقراطي في مملكة البحرين

تتنوع البيئة السياسية التي تحيط بعملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين خاصة في ظل تنوع العوامل التي تصب في هذا الاتجاه، منذ أول عام انتخابات نيابية جرت منذ انشاء الدولة عام 1973 حتى عام 2018 مرورًا بوصول جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للحكم عام 1999 واتخاذه مجموعة من الاجراءات الرامية لذلك. فداخليًا شكلت الطبقة الوسطى الجديدة التي نمت بفضل زيادة معدلات التعليم والحراك الاجتماعي مرتكزًا مهمًا لدعم فرص هذا التحول، كما أن الاصلاحات الدستورية التي بدأها جلالة الملك أسهمت في دعم هذا التوجه ووفرت له البيئة المواتية، كما لعبت ثورة المعلومات وآلياتها المتنوعة والمعروف اليوم بوسائل التواصل الاجتماعي (مثل الفيس بوك والتويتر والانستغرام) دورًا في تهيئة السياق المواتي للتحول الديمقراطي، لذلك يمكن إبراز أهم مقومات التحول الديمقراطي في البحرين في العناصر التالية:

التطور الدستوري

ما أن انهت البحرين اتفاقياتها الأمنية مع بريطانية في 14 أغسطس عام 1971 حتى فوجئت برغبات إيرانية تحاول فرض السيادة على الدولة الناشئة، مما جعل البحرينيين يقفون أمام تلك الرغبات موقف الرافض. وقد ظهر ذلك جليًا من خلال الاستفتاء الذي أجري تحت إشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (جينو سباردي)، إذ أكدوا رغبتهم في الاستقلال تحت قيادة المغفور له بإذن الله تعالى الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة واختيار الديمقراطية وسيلةً لحكم دولتهم الجديدة [3].

وقد بدأت البحرين سنواتها الأولى بعد اعلان الدولة بخطوات مبشرة تتجه قدمًا نحو إرساء دعائم حكم ديمقراطي، فأصدر الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسومًا بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة. وجاء في مقدمة المرسوم أنه "رغبة منا في إرساء الحكم في البلاد على أسس قويمة من الديمقراطية والعدل، وفي ظل نظام دستوري برلماني يوطد حكم الشورى ويتفق مع ظروف البلاد وتراثها العربي والإسلامي، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء رسمنا بالقانون الآتي.. المادة الأولى.. ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد" [4]

3 - د. ريا يوسف حمزة، التجربة البرلمانية الأولى في البحرين، المجلس التأسيسي والمجلس الوطني 1975/1972 – الطبعة الأولى – المؤسسة العربية للطباعة والنشر – البحرين. ص : ص 78 : 93.

4 - المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة.

وبالفعل انتخب شعب البحرين 22 عضوًا للمجلس التأسيسي المكلف بوضع الدستور، وعين الأمير الراحل 8 أعضاء وانضم إليهم 12 وزيرًا بحكم مناصبهم (الأغلبية للمنتخبين)، وانعقدت الجلسة الأولى لهذا المجلس يوم 16 ديسمبر عام 1972، وفي الثلاثين من الشهر نفسه أقر المجلس لائحته الداخلية وأصدرها ونشرها في الجريدة الرسمية [5].

وفي التاسع من يونيو عام 1973 أقر المجلس التأسيسي دستور دولة البحرين ورفع المجلس الدستور الجديد للأمير فصادق عليه وأصدره يوم السادس من ديسمبر عام 1973 وتم نشره في الجريدة الرسمية واشتمل على 109 مواد، وقد اتسم هذا الدستور بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني، فالأمير هو رئيس السلطة التنفيذية ويمارس سلطات سياسية إذ يعين بأمر أميري رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم أميري، كما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه ولديه أيضًا أن يُسأل الوزراء متضامنين عن تنفيذ سياسة الحكومة. وفي نفس الوقت فإن ذاته مصونة لا تمس فلا يسأل أمام المجلس الوطني الذي يختص بالتشريع والرقابة على أداء الجهاز الحكومي [6].

وقد انتخب الشعب البحريني عام 1973 أعضاء المجلس الوطني الذي يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية أصيلة، قبل أن تتعرض التجربة النيابية البحرينية الأولى للتوقف عام 1975 وذلك بصدور المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1975 بحل المجلس الوطني [7].

إلا أنه مع تولي صاحب السمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة – آنذاك – الحكم في مارس عام 1999 بدأ النظام السياسي البحريني يشهد تغيرات عديدة من أجل تدشين عملية تحول ديمقراطي جديدة انطلقت بإقرار الميثاق الوطني في عام 2001، والذي حدد إطار العمل السياسي العام ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية. وقد اشتمل الميثاق على مبادئ أساسية، أهمها:

- أن الشعب مصدر السلطات.
- احترام الحقوق الشخصية.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- التأكيد على مبدأ فصل السلطات.
- توكيد وحماية الحريات العامة، ومنها: حرية التعبير، وتأسيس الجمعيات الأهلية.
- أن العدل أساس الحكم، والمساواة وتكافؤ الفرص.
- إنشاء برلمان يتكون من مجلسين أحدهما يتم انتخابه من المواطنين مباشرة، وبمشاركة المرأة تصويتًا وترشحًا والآخر يتم تعيين أعضائه من أصحاب الخبرة والكفاءات المختلفة.

وقد حدد الميثاق المبادئ والمقومات الأساسية التي لا يجوز لأي من السلطات العامة أو المواطنين الخروج عليها أو تجاوزها، وذلك حرصًا على صلاح المجتمع والدولة، وأصبح تفعيل المبادئ التي ورد ذكرها في هذا الميثاق يحتاج

5 - د. حسين محمد البحارنة، دراسة وتحليل قانوني للوضع الدستوري في مملكة البحرين – الطبعة الأولى - دار المحجة البيضاء – بيروت – 2008. ص : ص 122 : 125.

6- د. بدر محمد عادل، مبدا الفصل بين السلطات في النظام الدستوري البحرين (البحرين : معهد البحرين للتنمية السياسية) ص : ص 56: 62

7- عبدالرحمن عبدالله الحميدان النجدي، تطورات النظام السياسي والتحولات الديمقراطية في مملكة البحرين، دراسة سياسية وقانونية دستورية – أطروحة لنيل درجة الدكتوراه – جامعة محمد الخامس – الرباط -السنة الجامعية 2006/2005.

إلى إجراء تعديلات على دستور عام 1973، ليتلاءم مع الأهداف الكبرى التي تضمنها الميثاق، والتي ستمكن البحرين من مواصلة مسيرتها في إطار تحديث مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية [8].

وقد أُصدر الدستور المعدل في الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق في فبراير 2002 والذي بمقتضاه تحولت البحرين من إمارة إلى مملكة، واعتمد النظام الملكي الوراثي الدستوري، وتم الأخذ بالنظام البرلماني من مجلسين, وإعطاء حق الرقابة السياسية والمالية للمجلس المنتخب، ومساواة المجلسين بالتشريع، وإعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية من ترشح وانتخاب وتفعيل دورها في الشؤون العامة [9].

نمو الطبقة الوسطى الجديدة

حافظت البحرين على مركزها المتقدم في مؤشرات التنمية البشرية بحسب التقرير العالمي لعام 2020 إلى أن ترتيب البحرين قد ارتفع بين عامي 2014 و2019، حيث تقدمت ستة مراكز،[10] مما يجعلها البلد العربي الذي حقق ثاني أكبر قفزة صاعدة من حيث ترتيب مؤشر التنمية البشرية، حيث احتلت المرتبة 45 عالميًا على مؤشر التنمية البشرية في عام 2018، وفي العام التالي 2019 احتلت المرتبة 42.

ولا شك أن معدلات التنمية انعكست على زيادة درجة الوعي السياسي لدى شرائح مجتمعية مختلفة، وهم نخب جديدة مكونة من تكنوقراط ومثقفين ومتعلمين سواء أساتذة جامعة أو رجال أعمال أو صحفيين أو مفكرين، والتي بدأت في البروز على الساحة البحرينية بداية من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت لها أدوارها البارزة. الأمر الذي أعطى الفرصة لنمو الطبقة الوسطى الجديدة والتي تشكل عماد المجتمعات القوية فهي حامية قيم المجتمع خاصة في ظل الاحتكاك بنظم تعليمية خارجية انعكست على نمط تفكيرها وأسلوب حياتها ودفعت بزيادة طموحاتها للمشاركة في الحكم.

تعزيز دور المرأة

إن النهوض بأوضاع المرأة هو مدخل مهم لمعالجة مختلف الإشكالات والمعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفشية داخل المجتمعات، وقد استفادت المرأة البحرينية من سياسات الانفتاح وعمليات الإصلاح التي شهدتها البلاد، حيت تمكنت من الولوج الى مجموعة من المهن والقطاعات الحيوية بالبلاد، فشغلت مناصب حيوية، إذ أصبحت وزيرة، ورئيسة الجامعة، وسفيرة، وهو ما أهلها للمشاركة في الحياة السياسية والمساهمة في صناعة القرارات وتدبير الشأن العام.

ولقد كانت البحرين سباقة إلى الاهتمام بشؤون المرأة في منطقة الخليج، حيث كتب لها التمتع بحق التعليم في مرحلة تاريخية مبكرة، وبخاصة وأن أول مدرسة للفتيات أنشئت في البحرين كانت عام 1928. وفي عام 1951 كان للمرأة البحرينية نصيب من المشاركة في انتخابات المجلس البلدي، وخلال عام 1955 تم الإعلان عن أول جمعية نسائية

8- ميثاق العمل الوطني

9_ د. أبوبكر الزهيري (وآخرون)، المرأة البحرينية في المجلس الوطني (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية عام 2015.) ص :ص 56: 58

10- تقارير التنمية البشرية العربية في الفترة من عام 2014 حتى عام 2020 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في الخليج العربي، وهي جمعية نهضة فتاة البحرين تلتها جمعية رعاية الأمومة والطفولة في العام 1960، ثم جمعية أوال النسائية والرفاع الثقافية الخيرية سنة 1970، وبعد ذلك جمعية النساء الدولية سنة 1974.[11]

وقد اقتصر العمل النسائي في بدايته، خاصة في فترة الخمسينيات والستينيات على العمل الخيري، مما جعل المرأة البحرينية بعيدة عن المشاركة السياسية الفاعلة في ذلك الوقت.[12]

وفي 22 من شهر أغسطس لعام 2001 تعززت وضعية النساء البحرينيات بإصدار أمر أميري يقضي باستحداث المجلس الأعلى للمرأة الذي عهد إليه بالمساهمة في اقتراح السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير شؤون المرأة وإشراكها في الحياة العامة، وصياغة مشروع وطني كفيل بنهوضها، ومراجعة التشريعات والنصوص القانونية الخاصة بها لمواجهة كل المعوقات والمشاكل التي تعترض نهوضها، ثم المساهمة في تكوينها وتأهيلها وتوعيتها بمختلف حقوقها [13].

وقد كانت المرأة حاضرة أيضًا داخل تشكيلة اللجنة الوطنية العليا التي كلفت بتحضير مشروع ميثاق العمل الوطني، حيث مثلت بست نساء من بين 46 عضوًا في هذه اللجنة التي عكست مختلف الأطياف والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية [14].

وجاء ميثاق العمل الوطني في بنوده الخاصة بالمرأة ليقر بأهميتها في تنمية المجتمع من خلال عدد من بنوده ويؤكد على حقها المشروع في ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة في الشؤون العامة [15]، وهو ما أكدت عليه التعديلات الدستورية التي نصت في مادتها الأولى (الفقرة هـ) وكما جاء في دستور مملكة البحرين على أن: «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح » [16].

بينما أشارت الفقرة (ب) من المادة الخامسة منه على أنه: «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية»[17].

وقد سمحت هذه المقتضيات القانونية، وما رافقها من ظروف سياسية منفتحة، بإنشاء مجموعة من الجمعيات النسائية الجديدة، حيث شهدت سنة 2001 ظهور أربع جمعيات نسائية من بينها: اتحاد نساء البحرين، جمعية البحرين النسائية... ووصل عدد تلك الجمعيات وفق آخر إحصاء صادر عن وزارة التنمية الاجتماعية إلى 22 جمعية نسائية [18].

11- د. موزة الدوي، المشاركة السياسية للمرأة البحرينية -تحديات وطموحات (مملكة البحرين : معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2018) ص : ص 112 : 115

12- خالد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(البحرين - معهد البحرين للتنمية السياسية عام 2020م) ص : ص 23 : 25.

13- الأمر الأميري رقم (44) لسنة 2001، وتعديلاته.

14- موزة الدوي ، مرجع سابق ذكره ص : ص 25: 32

15- ميثاق العمل الوطني

16- دستور مملكة البحرين المعدل سنة 2002م.

17- دستور مملكة البحرين المعدل سنة 2002م.

18- خالد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: مرجع سابق ذكره ص : ص 18:20

وبتاريخ 13 فبراير 2002 أقر مجلس الوزراء في جلسة استثنائية مشروع قانون الانتخابات سمح فيه للنساء بالتصويت والترشيح، وهو ما مكن المرأة من المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها البحرين في مايو 2002.[19]

وكتتويج لهذه المجهودات، انضمت البحرين بتاريخ 18يونيو عام 2002 إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تدعو إلى المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية.

كما استأثرت المرأة بالاهتمام عند تحديث مجلس الشورى بعد تولي جلالة الملك حمد وشهدت عضوية المجلس من النساء ارتفاعًا تدريجيًّا، فقد بدأ العدد بست نساء في مجلس الشورى للعام 2002، وارتفع إلى 10 نساء بما يمثل ربع المجلس التشريعي المعين في مجلس العام 2006 [20]، وزاد العدد إلى 11 في المجلس المعين بالعام 2010، ولكن انخفض العدد إلى 9 نساء في المجلس المشكل في العام 2014 ، وأصبح يضم عشر سيدات (سنة 2018) ضمن صفوفه [21].

ولعل المراكز المتقدمة التي حققتها البحرين على صعيد تقرير التنمية الإنسانية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبرز الاهتمام والعناية التي حظيت بها المرأة في البرامج التنموية المختلفة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبنية التحتية الاجتماعية والمتمثلة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في مملكة البحرين[22] . وهو ما انعكس على الحراك الديمقراطي التي شهدته المملكة.

تعزيز ثقافة حقوق الانسان في المجتمع

عملت مملكة البحرين على تدعيم ثقافة حقوق الانسان في المجتمع للعمل على الصعيد الرسمي والتشريعي لإنشاء عدد من الجهات المعنية بحقوق الإنسان، فبالإضافة إلى مؤسسات مثل معهد البحرين للتنمية السياسية والمجلس الأعلى للمرأة وديوان المظالم، شجعت إنشاء جمعيات أهلية معنية بحقوق الإنسان وصل عددها إلى 11 جمعية أهلية حسب آخر إحصاء صادر عن وزارة التنمية الاجتماعية عام 2020 [23].

ورغبة منها في التحول المؤسسي لثقافة وتوعية المنظمات الفاعلة بها فقد لجأت الحكومة في يونيو عام 2011 إلى استحداث وزارة معنية بحقوق الإنسان تحت مسمى (وزارة حقوق الإنسان) إذ صدر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم رقم 60 لسنة 2011، بإعادة تسمية وتنظيم وزارة التنمية الاجتماعية، وجاء في مادته الأولى، أنه تعاد تسمية وزارة التنمية الاجتماعية لتصبح وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ويعدل مسمى وزير التنمية

19- الجريدة الرسمية – العدد (2517) بتاريخ 14 فبراير 2002م.

20- مي سليمان العتيبي، المرأة والتواصل والانتخابات في البحرين: الآثار المترتبة على استخدام نموذج التواصل ودوره في قرارات الاقتراع لصالح النساء المرشحات في الانتخابات النيابية، حالة مملكة البحرين، مختصر رسالة دكتوراه ، جامعة ماستريخت هولندا، 2008، ص63.يمكن الحصول عليها من الموقع التالي:

http://www.womengateway.com/arwg/e-

21- أرشيف معلومات معهد البحرين للتنمية السياسية

22- تقارير التنمية البشرية العربية في الفترة من عام 2014 حتى عام 2020 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

23- دليل الجمعيات الاهلية في مملكة البحرين https://www.mlsd.gov.bh/en/node/268

الاجتماعية، ليصبح وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية [24]. كما شهد عام 2009 إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأمر ملكي[25] والتي اتخذت من مبادئ باريس – المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (134/48) لعام 1993 – مرجعًا قانونيًا في إنشائها. وانيط بالمؤسسة عدة اختصاصات، وهي:

- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها، وإحالة ما ترى إحالته منها إلى جهات الاختصاص.
- دراسة التشريعات التي تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن، والبحث في مدى ملاءمتها واتساقها مع التزامات البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان، والعمل على إصدار المطبوعات والتقارير وعقد المؤتمرات وتنظيم الندوات، والمشاركة في المحافل الدولية والمحلية، وفي اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمسائل حقوق الإنسان.
- إجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن، والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والأجهزة المعنية بالدولة لدعم العلاقات والمساهمة معًا من أجل إرساء منظومة ثقافة السلام وتحقيق مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع
- التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة بإعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دوريًا، تطبيقًا لاتفاقيات دولية، والتعريف بهذه التقارير بوسائل الإعلام المناسبة.
- إصدار ونشر تقارير عن تطور جهود مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان والأوضاع الوطنية ذات الصلة.

وقد ساهم إنشاء مثل هذه المؤسسات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتضمينها في خطط التنمية وهو ما يعد أحد مقومات التحول الديمقراطي في مملكة البحرين.

إطلاق الحوار الوطني

أصبحت ظاهرة عقد حوارات وطنية من أهم الأنشطة والفعاليات التي تحرص عليها الدولة البحرينية من أجل مزيد من تعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع ومساعدتها على تقبل الاختلافات السياسية والتي تقود في النهاية إلى مجتمع عقلاني ورشيد يمتلك نظامًا ديمقراطيًا مستقرًا.

وقد جاءت مبادرة صاحب السمو الملكي ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حول إطلاق جولات من الحوار الوطني لتعكس رغبة القيادة السياسية في البحث عن القواسم المشتركة مع بقية الأطراف للتوصل إلى توافقات وطنية جامعة تصب في صالح كافة مكونات المجتمع البحريني من خلال التمسك بالهوية الوطنية البحرينية

24- المرسوم الملكي رقم 60 لسنة 2011 وقد صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مرسوم رقم 51 لسنة 2012 بإعادة تسمية وزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية. وجاء في المادة الاولى من المرسوم انه تعاد تسمية وزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية لتصبح وزارة التنمية الاجتماعية ويعدل مسمى وزير حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية ليصبح وزير التنمية الاجتماعية. فيما نصت المادة الثانية من المرسوم بأن يتولى وزير الدولة لشؤون حقوق الانسان الاشراف على الادارات الخاصة بحقوق الانسان والمنصوص عليها بالمرسوم رقم (60) لسنة 2011 بإعادة تسمية وتنظيم وزارة التنمية الاجتماعية.

25- وقد صدر قانون رقم 26 لسنة 2014 ليحدد الاختصاصات الأهداف التفصيلية للمؤسسة تبعها مرسوم بقانون لسنة 2016 بتعديل احكام القانون المذكور

/http://www.nihr.org.bh

الجامعة والتي تعد صمام أمان وضمانة لحفظ روح الوطن وتعزيز مكتسباته كوجهة موحدة تتخذ من المشروع الإصلاحي الذي أطلقه جلالة الملك منذ توليه السلطة هاديًا لتحقيق المزيد من نهضة البحرين. وقد عقدت منذ عام 2011 العديد من جولات الحوار الوطني بين العديد من المنابر والجمعيات السياسية في المجتمع التي تهدف إلى دعم ثقافة الحوار وقبول الآخر وتطوير أداء الدولة البحرينية نحو مزيد من المشاركة السياسية في صناعة القرار الوطني.

كما حرص جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على استنهاض الجهود والنوايا الحسنة نحو كل ما يلم شمل المجتمع البحريني ويصون وحدة صفه وكلمته، ويعكس رغبته في أن يظل التنوع والتعددية في مملكة البحرين سمات تميزها وتعزز مقوماته الحضارية، وهو ما تطلب من الجميع الالتزام بمبادئ الجدية والشفافية والمصداقية خلال جلسات الحوار الأمر الذي انعكس على تحقيق وصيانة الاندماج الوطني بين أبناء البحرين، وهي مقومات أساسية للتحول الديمقراطي.

تعزيز دور المجتمع المدني

يُعد (المجتمع المدني) هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبًا إلى جنب مع الحكومة والقطاع الخاص، وهو يشكل منبرًا من منابر التنشئة الديمقراطية المحورية في أي مجتمع بحيث يمكن تشبيه دور المجتمع المدني في المجتمع الديمقراطي كقاطرة للتحول الديمقراطي حيث يحمل مسؤولية توصيل مطالب أفراد المجتمع المتنوع وينقي عملية مشاركتهم في الحياة العامة ويرشدها. وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها، فتتحول إلى سياسات عامة، تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وارادته ومتطلباته.

لذلك فإن الدور الهام للمجتمع المدني ومؤسساته في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهي من ثم أفضل إطار للقيام بالتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.

كما تتوسط تلك المنظمات العلاقة بين المجتمع والدولة وذلك من خلال تنظيم هذه العلاقة وادارتها بطريقة سلمية ومنظمة، فهي تتولى تجميع مصالح ومطالب الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها وترفعها إلى السلطة الحاكمة، كما تقوم بالدفاع عن هذه المصالح ضد أي قرارات أو قوانين أو ممارسات تمثل مساساً بها سواء صدرت من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل أي قوى أخرى في المجتمع 26.

وبالتالي فهي توازن ما بين احتياجات ومطالب المواطن عبر القنوات الرسمية والقنوات المؤسسية وبطريق سلمي ومشروع. بالإضافة إلى ذلك فإن التحول الديمقراطي الذي يأتي نتيجة مطالبات من قبل منظمات المجتمع المدني وعبر مفاوضات ومداولات وتفاهمات بين النخبة الحاكمة وهذه القوى تكون فرصته في الاستمرارية والاستقرار أفضل، وانطلاقًا من تلك القاعدة والأهمية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني كان اهتمام مملكة البحرين بتلك المنظمات وذلك الدور.

26- صلاح الدين الجورشي، منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي (بيروت :شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) 2008.ص:ص 21:36 .

وبعد إرهاصات ومحاولات عديدة من أجل تأسيس أندية وجمعيات شبابية، فإن المصادر تشير إلى أنه في عام 1919 تأسس أول نادي أدبي وكان في المحرق، ثم في عام 1937 تم تأسيس نادي البحرين وقد أقام فعاليات حول أوضاع المرأة والعمالة الأجنبية والتطورات الاقتصادية، وفي عام 1939 تم تأسيس نادي العروبة، ومن ثم شهدت البحرين في عام 1941 تأسيس أول منظمة أهلية في الخليج العربي عندما تأسست أول جمعية خيرية إسلامية وهي نادي الإصلاح التي أُسست على أنها جمعية اجتماعية خيرية دينية.

إلا أن العمل الأهلي المنظم لم يبدأ إلا في فترة نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين حين تم إصدار قانون لترخيص الجمعيات والنوادي عام 1959 والذي نشأت تحت مظلته مجموعة جديدة من المنظمات الأهلية وصلت في عام 1979 إلى خمس جمعيات نسائية وتسع جمعيات اجتماعية [27].

وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين شهدت البحرين صدور قانون جديد لتنظيم العمل الأهلي ليحل محل قانون التراخيص للجمعيات والنوادي، حيث صدر المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة [28].

ومع تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد عام 1999 شهدت البحرين إصلاحات في الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية، فمنذ بداية عام 2000 شهدت البحرين تناميًا واضحًا في أعداد الجمعيات الاهلية حيث ارتفع عددها من 100 منظمة فقط عام 1999 إلى أكثر من 200 منظمة عام 2007، أما في عام 2011 فقد وصل عدد المنظمات الأهلية المُشهرة والفاعلة إلى حوالي 484 منظمة، وفي مايو عام 2019 بلغت 566 جمعية أهلية منوعة، مثل الجمعيات النسائية والاجتماعية والشبابية والإسلامية والخيرية والمهنية وكذلك جمعيات الفئات الخاصة بالإضافة الى الجمعيات الخليجية والأجنبية 29.[30].

وقد تركزت أنشطة تلك الجمعيات على مجموعة من المحاور كان أهمها هو تمكين الفئات المستهدفة من توسيع مشاركتها العامة بشكل تطوعي سواء كانت تلك المشاركة اجتماعية أو اقتصادية، ولقد كان تفاعل هذه الجمعيات مع محيطها المجتمعي هو العامل الأهم في إكساب هذه المنظمات مصداقيتها وفعاليتها، فكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية الاحتياجات الأولية لمجتمعاتها، أثبتت جدواها وضرورة وجودها وخاصة أن هذه الجمعيات من المفترض أن تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة.

وبتقريب الصورة أكثر فإننا نستطيع القول إن مملكة البحرين من الدول المتوسطة العدد من حيث كثافة عدد الجمعيات الأهلية، فهناك جمعية أهلية لكل 1197 مواطنًا بحرينيًا وذلك طبقًا لإحصائيات عام 2017، وهو عدد متوسط إذا ما تم مقارنته بفرنسا حيث تود جمعية أهلية واحدة لكل 30 مواطنًا، وجمعية لكل 137 مواطنًا في الولايات المتحدة وجمعية لكل 1000 مواطن في أمريكا اللاتينية.

أما عن تصنيف تلك الجمعيات فيمكن الملاحظة أن عدد الجمعيات الأهلية المعنية بالشباب بلغ 30 جمعية شبابية، وقد بلغ إجمالي عدد الشباب البحريني حوالي 27 ألف نسمة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 عامًا، وذلك طبقًا للتقديرات السكانية لعام 2018 ، أي أن المعدل هو جمعية شبابية لكل 5900 شاب، لكن الأمر يصبح

27- خالد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين ، مرجع سابق ذكره من 12 : 17

28- قانون رقم 21 لسنة 1989 بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة .

29- http://www.mlsd.gov.bh/en/node/268دليل الجمعيات الاهلية الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

30- معهد البحرين للتنمية السياسية، ميثاق العمل الوطني .. التنمية السياسية في اطار الخصوصية الثقافية (البحرين : معهد البحرين للتنمية السياسية) 17 : 22.

مختلفًا بالنسبة للجمعيات المعنية بالمرأة، حيث إجمالي عدد النساء البحرينيات بلغ حوالي 334166 ألف امرأة بمعدل جمعية نسائية لكل 15 ألف امرأة وهو عدد محدود إلى حد كبير [31].

ومن حيث اختصاصات تلك الجمعيات فنلاحظ أن أغلبية الجمعيات الأهلية العاملة في مملكة البحرين هي إما جمعيات اجتماعية (20%) وإما خيرية (18%) وإما مهنية (17%) وذلك بترتيب نسبتها إلى إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في المملكة. ومن ناحية أخرى فإن عدد الجمعيات الأهلية الحقوقية تشكل حوالي (1.6% من إجمالي الجمعيات) وجمعيات المرأة (3.9%) وجمعيات الفئات الخاصة – أصحاب الهمم وكبار السن - (3.9%) هي من أقل الجمعيات كمًا في المملكة.

إن القفزات الإصلاحية التي شهدتها مملكة البحرين منذ تدشين المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله دفعت قطاع المجتمع المدني ليشهد تطورات كبيرة في الكم والنوع والإطار القانوني الحاكم، وصارت البحرين من أهم الدول العربية من حيث عدد منظمات المجتمع المدني بل إنه من الإنصاف القول إن وجود الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين – والتي تشكل المحور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني – قد ساهم في التعاطي الإيجابي مع العديد من الملفات الوطنية الهامة. وخاصة فيما يتصل بتطوير الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

وهكذا تطورت وانتعشت الثقافة الديمقراطية في المجتمع بما انعكس على عملية تطور العلاقة بين النظام السياسي للدولة والمجتمع وبما ساعد على وجود عملية تحول ديمقراطي تدريجية وواعية تبلورت بشكل أساسي في انتخابات دورية جرت على مدى زمني امتدت لحوالي خمسين عامًا منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم.

31- خالد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين ، مرجع سابق ذكره ، ص : ص 32 : 34

المحور الثاني

الانتخابات النيابية والبلدية (الترشح .. والتصويت)

للبحرين تاريخ طويل من العمل الانتخابي بدأ منذ عشرينات القرن الماضي حيث يعتبر يوم 20 يناير 1920 تاريخًا مهمًا في التاريخ البحرين الحديث، ففي ذلك اليوم صدر أول قانون مكتوب في البحرين وهو قانون البلدية.

وانطلاقًا من ذلك وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 1920 إلى 1929 تم العمل في البلديات بمبدأ المشاركة الأهلية، وذلك أولاً: بمشاركة بزيادة عدد أعضاء المجلس البلدي من ثمانية أعضاء إلى عشرين عضوًا، وثانيًا: الأخذ بمبدأ الانتخابات في تشكيل المجلس، وبالفعل تم انتخاب بعض الأعضاء وعددهم عشرة أعضاء، وذلك من قبل الأهالي بينما عينت الحكومة النصف الآخر، من أجل أن يستكمل المجلس نصابه من الأعضاء، ولكي تكون قراراته موضوعية وقوية.

واستمر العمل بمبدأ الانتخابات جاريًا كل سنة انتخابية مع الأخذ بمبدأ التعيين من أجل ترشيد قرارات المجلس حتى أصبح عدد الأعضاء في عام 1949 (24) عضوًا نصفهم منتخب والنصف الآخر معينون من قبل الحكومة. واستمر هذا الوضع حتى الخمسينيات، ومن الجدير بالذكر أنه كان للمرأة دورٌ مهم في انتخابات عام 1951 حيث شاركن كناخبات للمرة الأولى [32].

وعلى الرغم من التاريخ الطويل في العمل الانتخابي إلا إننا سوف نتناول – فقط – بالشرح والتحليل تاريخ التجارب الانتخابية في مملكة البحرين منذ التجربة الانتخابية الأولى عام 1973 حتى عام 2018 حيث سنستعرض البيئة السياسية والقانونية لتلك الانتخابات بالإضافة إلى استعراض حجم المشاركة الانتخابية من حيث الترشح وحجم التصويت.

التجربة الانتخابية الأولى عام 1973

كانت التجربة الانتخابية الأولى في دولة البحرين عام 1973 حيث انعكست البيئة السياسية على تطور الحياة النيابية، إلا إنها واجهت تحدي إقليمي واضح مع بداية اتخاذ إجراءات بناء الدولة، حيث تمثل ذلك في محاولات من جانب إيران لفرض سيادتها على الدولة الجديدة.

فقد تقدمت إيران بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة في مارس 1970 لتحقيق اطماعها في ضم البحرين اليها [33]. وفشلت إيران في مساعيها تلك بفضل تضافر الجهود الوطنية في تلك الفترة بقيادة الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة رحمه الله.

32- الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني (https://www.mun.gov.bh/portal/pages/HistoryAr.jsp).

33- صلاح أبو السعود، تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين – الطبعة الأولى - دار الكتب والدراسات العربية – الإسكندرية. ص : ص 62: 67

وتتابعت جهود القيادة السياسية آنذاك في العمل على تثبيت أركان الدولة فقد انضمت البحرين – في منتصف عام 1971م – إلى ما كان يُطلق عليه (الاتحاد التساعي)، والذي كان يضم – إلى جانبها – قطر والإمارات العربية السبع، غير أن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح، مما دعا البحرين إلى أن تعلن بقاءها كدولة مستقلة في 15 أغسطس 1971، وتم مبايعة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أميرًا لها [34].

وقد أرسيت قواعد الحياة النيابية في الدولة الجديدة بإعلان أمير البحرين – آنذاك – الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رحمه الله في 16 ديسمبر 1971م عن تكليف مجلس الوزراء بوضع (مشروع دستور حديث متطور للبلاد) يكفل تطبيق المبادئ الديمقراطية السليمة، حيث تم تكليف لجنة وزارية تحضيرية مكونة من أربعة وزراء بإعداد مسودة الدستور الجديد [35].

وقد تمثلت أولى ثمرات هذا الدستور في إنشاء مجلس وطني منتخب لاستكمال المسيرة الديمقراطية في البلاد، حيث قسمت البحرين من اجل الانتخاب الخاص بالمجلس الوطني إلى ثماني مناطق انتخابية هي المنامة وجزيرة المحرق والمنطقة الشمالية والمنطقة الغربية والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية والرفاع وسترة وتنتخب المنامة عشرة أعضاء وجزيرة المحرق ثمانية والمنطقة الشمالية ثلاثة وكل من المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى ومنطقة الرفاع ومنطقة سترة اثنين وتنتخب المنطقة الجنوبية واحدًا [36].

وأصدر مجلس الوزراء قرارًا حدد فيه المناطق الانتخابية حيث يجوز أن تقسم المنطقة إلى دوائر انتخابية كما يجوز أن يوزع العدد المخصص من الأعضاء لأية منطقة على دوائرها.

وقد أُجريت عملية انتخاب أعضاء المجلس الوطني (الثلاثين) في يوم 7 ديسمبر عام 1973م، والتي تنافس فيها 114 مرشحًا يمثلون كافة فئات واتجاهات شعب البحرين. وقد شهدت العملية الانتخابية إقبالاً كبيرًا من جانب الناخبين الذين بلغ عددهم حوالي 27 ألف ناخب. واسفرت الانتخابات عن تكوين المجلس الوطني الذي كانت أغلبية أعضائه (74% تقريبًا) نوابا للشعب منتخبين في حين كان يمثل الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم – وهم الوزراء – ما نسبته 26% تقريبًا من أعضاء المجلس [37].

وقد عقد المجلس الوطني أولى جلساته يوم 16 من ديسمبر عام 1973م، وقد اعتبر هذا التاريخ هو البداية التاريخية لبدء التجربة النيابية في دولة البحرين، وقد افتتح أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني في مبنى بلدية المنامة. [38]

غير أن هذه التجربة النيابية لم تستمر إلا لمدة عامين – دوري انعقاد – فقط، فتم حل المجلس الوطني بعد أن استمر في العمل حتى 26 أغسطس 1975، وقد تم الاستناد إلى المادة 65 من الدستور التي تنص على أنه يجوز للأمير حل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، وتشترط أن تجرى انتخابات مجلس جديد خلال شهرين من

34- عبدالرحمن عبدالله الحميدان النجدي، مرجع سابق ذكره ، ص : ص 132 : 140

35- دستور البحرين 1973.

36- د. ريا يوسف حمزة، التجربة البرلمانية الأولى في البحرين، المجلس التأسيسي والمجلس الوطني 1975/1972 – الطبعة الأولى – المؤسسة العربية للطباعة والنشر – البحرين ص : ص 42: 47

37- عبد الله بن حسن البوعينين (اشراف) الديمقراطية في البحرين - (البحرين: هيئة التشريع والافتاء القانوني) 2012 ص : ص 20: 25

38- المرسوم رقم (1) لسنة 1973 بدعوة المجلس الوطني للانعقاد.

تاريخ الحل (39)، وقد تم ذلك عقب تقدم رئيس الوزراء باستقالة الوزارة إلى أمير البلاد في 24 أغسطس عام 1975م، معللاً ذلك أن الوزارة لم تجد في المجلس الوطني عونًا لها في استكمال التشريعات الضرورية اللازمة لمرحلة بناء الدولة [40]. وبموجب الأمر الأميري رقم (4) لسنة 1975 تم إيقاف العمل بالمادة 65 من الدستور، وتولى مجلس الوزراء إصدار التشريعات بمراسيم وقوانين بعد مصادقة الأمير عليها [41]واستمر العمل بالأمر الأميري حتى وضع دستور عام 2002.

وترجع المصادر قصر عمر التجربة النيابية تلك إلى عدة أسباب أهمها [42]:

- افتقاد المجلس الوطني للموضوعية نظرًا لحداثة التجربة وقلة خبرة الأعضاء بأساسيات العمل النيابي وآليات بناء الدول الحديثة.
- غلبة سمات الإثارة والتحريض والمزايدة على مناقشات الأعضاء واستخدام أساليب تشجع على بث روح الفرقة والطائفية والكراهية بين أبناء الوطن في الوقت الذي كانت فيه البلاد في أشد الحاجة إلى التماسك والتكاتف.
- نشوب صدامات مستمرة بين الحكومة وبعض أعضاء المجلس حتى وصل الأمر إلى أن يقف بعض أعضاء المجلس ضد أي مشروعات قوانين تقدمها الحكومة دون أي سند أو منطق.

إلا أنه ورغبة في إثراء الدور المجتمعي في العمل السياسي ومشاركة أكبر في صناعة القرار الوطني، واعتبارًا للدور الحيوي الذي يلعبه البرلمان ضمن مختلف المؤسسات التي تنبني عليها الممارسة الديمقراطية صدر الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992م في يوم (20) ديسمبر 1992م، والذي قضى بإنشاء مجلس شورى (معيّن)، على أن يؤلف من ثلاثين عضوًا من ذوي المكانة ومن أهل الرأي والمشورة، يتم تعيينهم بأمر أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ولقد أدخلت عدة تعديلات على نظام مجلس الشورى في عام 1996م بهدف تطويره سواء من ناحية عدد أعضائه أو من ناحية الاختصاصات الممنوحة له، وصدر أمر أميري رقم (12) لسنة 1996م، والذي نص على زيادة اختصاصات المجلس وزيادة عدد أعضائه إلى أربعين عضوًا، وذلك بهدف ضمان التمثيل الأشمل للمجتمع في المجلس وعملاً على توافر عدد أكبر من الأعضاء من ذوي الخبرات والكفاءات والاختصاصات التي تخدم متطلبات التنمية الوطنية.[43] لتنتعش هذه التجربة البرلمانية من جديد، قبل أن تتعزز في ظل الإصلاحات التي أعقبت صدور ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل.

39- مفيد الزيدي، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية، مجلة المستقبل العربي، العدد 270، أغسطس، 2001، ص10 .

40- أمر أميري رقم (2) لسنة 1975 بقبول استقالة الوزارة.

41- حسين محمد البحارنة، مرجع سابق ذكره ، ص : ص 53: 55

42- عبد الله بن حسن البوعينين (اشراف) مرجع سابق ذكره ص : ص 23: 27

43 - أمر أميري رقم (12) لسنة 1996م بإنشاء مجلس الشورى

التجربة الانتخابية الثانية عام 2002

شهد المشروع الإصلاحي منذ التصويت على الميثاق العمل الوطني (14 فبراير 2001) وحتى محطة التعديلات الدستورية التي أجريت في فبراير عام 2002 تناميًا ملحوظًا وشهدت البلاد أجواء أكثر انفتاحا عما كان سائدًا من قبل [44].

ففي 14فبراير 2002 أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة – أمير البلاد آنذاك قبل التعديلات الدستورية – حزمة من المراسيم بإجراء عدد من التعديلات الدستورية [45].

ووفقًا لأحكام المادة 32 (الفقرة ب) من الدستور فإنه يتولى مهام السلطة التشريعية كل من الملك والمجلس الوطني، الذي أصبح يتألف بموجب المادة 51 من الدستور المعدل من "مجلسين: مجلس الشورى ومجلس النواب". وبحسب المادة 52 من هذا الدستور: "يتألف مجلس الشورى من أربعين عضوًا يعينون بأمر ملكي".

فيما "يتألف مجلس النواب من أربعين عضوا يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقًا للأحكام التي يبينها القانون.." وبموجب المادة 56 من الدستور يمنع الوزراء بحكم مناصبهم من التمتع بعضوية هذا المجلس. وقد تكفلت المادة 70 منه بالإشارة إلى أنه: «لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدق عليه الملك» [46].

أولاً: الانتخابات النيابية

تعتبر الانتخابات النيابية عام 2002 أول استحقاق انتخابي نيابي في تاريخ البحرين الحديث بعد تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد.

وقد تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس النواب في 14 سبتمبر عام 2002 حتى يوم 30 سبتمبر في مختلف المناطق الانتخابية، حيث قد قسمت البحرين إلى خمس مناطق انتخابية وهي: منطقة العاصمة، ومنطقة المحرق، والمنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، وقسمت كل منطقة انتخابية إلى دوائر انتخابية على النحو التالي:

- منطقة العاصمة (8) دوائر
- منطقة المحرق 8 دوائر
- المنطقة الشمالية 9 دوائر
- المنطقة الوسطى 9 دوائر
- المنطقة الجنوبية 6 دوائر [47]

وفي الجدول (1-1) نبين توزيع المترشحين جغرافيًا ونوعيًا على المناطق الانتخابية الخمسة.

44 - أحمد منيسي البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) 2003 ص : ص 123: 128

45 - الجريدة الرسمية لدولة البحرين، العدد 2517، بتاريخ 2002/2/16.

46- دستور مملكة البحرين المعدل سنة 2002م.

47- المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.

جدول (1-1) عدد المترشحون والمترشحات في الانتخابات النيابية عام 2002 [48]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	37	20.2	1	12.5	38	19.9
المحافظة الوسطى	41	22.4	0	0	41	21.5
المحافظة الشمالية	43	23.5	3	37.5	46	24.1
محافظة العاصمة	36	19.7	3	37.5	39	20.4
المحافظة الجنوبية	26	14.2	1	12.5	27	14.1
المجموع	183	100	8	100	191	100

جرت الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وشارك فيها 191 مترشح (ذكور وإناث) بنسبة (95.5% ذكور و4.2% إناث)، ويشير الجدول رقم (1-1) إلى التالي:

1. شكلت المحافظة الشمالية المحافظة الأبرز من حيث عدد المترشحين، حيث شارك منها 46 مترشح بنسبة 24% من إجمالي المترشحين وهو رقم يتناسب مع الثقل السكاني للمحافظة باعتبارها المحافظة الأكبر من حيث عدد المواطنين وبالتالي من حيث الكتلة الانتخابية.
2. كانت المحافظة الجنوبية هي الأقل من حيث عدد المترشحين بنسبة بلغت حوالي 14% من إجمالي المترشحين وهو أمر قد يتناسب مع عدد السكان ولكنه لا يتناسب مع المساحة الجغرافية التي تشكلها المحافظة بالمقارنة بباقي المحافظات.
3. شاركت في هذه الانتخابات ثمانية سيدات بنسبة حوالي 4% من إجمالي المترشحات وهي نسبة على الرغم من تواضعها إلا إننا نعتقد أنها تتناسب مع حداثة التجربة الانتخابية البحرينية بعد توقف دام حوالي 24 عام منذ حل مجلس النواب في عام 1975، وتبين من الجدول (1-1) ونتيجة فرز الأصوات أنه لم تتمكن أي مترشحة من الدخول للمجلس [49].

48 عبد الله بن حسن البوعينين (اشراف) مرجع سابق ذكره ص 33.

49- خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين – مملكة البحرين ، معهد البحرين للتنمية السياسية عام 2019.ص ص 42 : 47.

ثانيًا: الانتخابات البلدية

تبنى الدستور صراحة في المادة (50/أ) منه نظام البلديات حيث نص على أن "ينظم القانون المؤسسات العامة والهيئات البلدية بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها وبما يكفل لهيئات الإدارة البلدية إدارة المرافق ذات الطابع المحلي التي تدخل في نطاقها والرقابة عليها" [50]، وهو ما يعني في حقيقة الأمر توسيع مفهوم مشاركة المواطنين في صنع القرار من ناحية وتأكيد على أن نظام البلديات هو نظام للإدارة المحلية القائم على أسلوب اللامركزية الإدارية من ناحية أخرى.

وقد شكلت انتخابات أعضاء المجالس البلدية في عام 2002 أول استحقاق انتخابي في تاريخ البحرين الحديث بعد تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حيث سبقت في تاريخ تنظيمها انتخابات أعضاء مجلس النواب بأشهر.

وقد أجريت الانتخابات في 50 دائرة انتخابية حيث اعتبرت كل محافظة منطقة بلدية انتخابية، وتقسم كل منطقة إلى عشر دوائر انتخابية يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وقد فتح باب الترشيح يوم 1 إبريل 2002 حتى الثامن من إبريل في مختلف المناطق البلدية الانتخابية [51].

وكان توزيع المرشحين جغرافيًا ونوعيًا طبقًا للجدول (1-2):

جدول (1-2) عدد المترشحون والمترشحات في الانتخابات البلدية عام 2002 [52]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	76	26.8	9	27.3	85	26.8
المحافظة الوسطى	69	24.3	9	27.3	78	24.6
المحافظة الشمالية	61	21.5	10	30.3	71	22.4
محافظة العاصمة	47	16.5	4	12.1	51	16.1
المحافظة الجنوبية	31	10.9	1	3	32	10.1
المجموع	284	100	33	100	317	100

50- دستور مملكة البحرين.

51- عبد الله بن حسن البوعينين (اشراف) مرجع سابق ذكره ص 37.

52- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

وعلى الرغم من قدم تاريخ الانتخابات البلدية في مملكة البحرين والتي تعود إلى عام 1924 وهو تاريخ أول انتخابات تجري في البلاد، إلا أن هذه الانتخابات ترتبط في أذهان المواطنين بالعامل الخدمي والذي يشكل القوة الدافعة للمواطنين للمشاركة في الانتخابات، وعلى عكس الترشح في الانتخابات النيابية فقد جاء الإقبال على الترشح في الانتخابات البلدية مؤشرًا قويًا على مدى اهتمام النخبة البحرينية بهذا النوع من الانتخابات فقد بلغ عدد المترشحين في تلك الانتخابات 317 مترشح (89.6% ذكور و10.4% إناث) أي أقل قليلاً من ضعف عدد المترشحين للانتخابات النيابية. ويلاحظ من خلال الجدول (1-2) التالي:

1. حظيت محافظة المحرق بأكبر عدد من المترشحين للانتخابات، إذ شارك فيها 85 مترشح (26%) من إجمالي المترشحين، ونعتقد أن هذه النسبة ربما تعكس اهتمامًا تاريخيًا من هذه المحافظة بالعمل البلدي يعود الى بداية تكوين المجالس البلدية في دولة البحرين عام 1920.
2. وكانت المحافظة الجنوبية هي المحافظة الأقل من حيث عدد المترشحين (10.1%)، ونعتقد أنه يرجع ذلك لتواضع الكتلة الانتخابية في تلك المحافظة.
3. كانت المشاركة النسائية في عملية الترشح واضحة في المحافظتين الوسطى والمحرق من حيث العدد إذ بلغن (27.3%) من إجمالي 33 مترشحة، وهو رقم كبير نوعًا ما ربما يعكس اهتمامًا نسائيًا بالعمل البلدي في هاتين المحافظتين، وهو على عكس الوضع في المحافظتين الشمالية والجنوبية التي تواضع فيها عدد المترشحات، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم تفز أي مترشحة في الانتخابات البلدية [53].

التصويت في الانتخابات

حدد قانون مباشرة الحقوق السياسية سن الناخب البحريني في تلك الفترة بألا يقل عن 21 عامًا في انتخابات 2002 [54] والتي جرت في 24 أكتوبر عام 2002، كما جرت جولة الإعادة في 21 أكتوبر2002 ، وفي الجدول (1-3) رصد لعملية المشاركة الانتخابية.

جدول (1-3) عدد الكتلة الانتخابية حسب المحافظات عام 2002 [55]

المحافظة	الكتلة الانتخابية		عدد المصوتين	
	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	44664	18.3**	22325	*50
المحافظة الوسطى	72403	29.7	35477	49
المحافظة الشمالية	72144	29.6	37914	52.5

53- خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين – مملكة البحرين ، معهد البحرين للتنمية السياسية عام 2019.ص ص 42:45.

54- المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.

55_ https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

محافظة العاصمة	40868	16.8	21360	52.3
المحافظة الجنوبية	13556	5.6	5480	40.4
المجموع	243635	100	122556	50.3

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة
** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

ويبين لنا الجدول (1-3) التالي:

- بلغ عدد أعضاء الكتلة الانتخابية في مملكة البحرين ممن يبلغون من العمر 21 عامًا فأكثر عام 2002 حوالي 243635 ناخب، شارك منهم في الانتخابات حوالي 122556 وهم يمثلون حوالي (50.3%) من إجمالي الكتلة الانتخابية.
- كما يوضح الجدول أن المحافظة الشمالية كانت هي المحافظة الأكبر من حيث المشاركة الانتخابية والتي بلغت حوالي 52.5% من إجمالي الكتلة الانتخابية. في حين كانت المحافظة الجنوبية هي الأقل من حيث نسبة المشاركة إذ بلغت حوالي 40% من إجمالي أعضاء الهيئة الناخبة [56].

التجربة الانتخابية الثالثة عام 2006

أولاً: الانتخابات النيابية

تم فتح باب الترشح لانتخابات عام 2006 في 12 أكتوبر عام 2006 واستمر حتى 16 أكتوبر في مختلف الدوائر الانتخابية، ويظهر الجدول (1-4) التالي:

جدول (1-4) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات النيابية عام 2006 [57]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	38	18.7	4	22.2	42	19
المحافظة الوسطى	53	26.1	4	22.2	57	25.8
المحافظة الشمالية	47	23.2	3	16.7	50	22.6

56_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين – مرجع سابق ذكره، ص 48.

57 https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

محافظة العاصمة	45	22.2	4	22.2	49	22.2
المحافظة الجنوبية	20	9.8	3	16.7	23	10.4
المجموع	203	100	18	100	221	100

1. شارك في انتخابات عام 2006 (221) مترشح (91.9% ذكور و8.1% إناث)، ويمكن أن تُعد هذه الأرقام هي الأكبر منذ أول انتخابات نيابية جرت في البحرين عام 1973، ويلاحظ أنه كانت المشاركة الأكبر للمترشحين في محافظة الوسطى إذ بلغت 25.7% من إجمالي عدد المترشحين في المملكة.
2. وكالانتخابات السابقة كانت المحافظة الجنوبية هي الأقل من حيث عدد المشاركين، إذ بلغ عدد المترشحين 23 بنسبة 10.4% من إجمالي المترشحين.
3. ويلاحظ أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات قد زاد بالمقارنة بعام 2002 حيث شاركت بعدد 18 مترشحة (8%) من إجمالي المترشحين، وكان عددهن الأكبر في محافظات المحرق والوسطى والعاصمة بنسبة 4% بالمقارنة مع بقية المحافظات.

ثانيًا: الانتخابات البلدية

كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تجري بالتزامن مع الانتخابات النيابية، كما تم تقليص عدد الدوائر الانتخابية إلى 40 دائرة لتتساوي مع عدد الدوائر النيابية [58]. وقد تم فتح باب الترشح لتلك الانتخابات في الفترة من 20 أكتوبر 2006 حتى يوم 24 أكتوبر في مختلف الدوائر الانتخابية. والجدول (1-5) يوضح التالي:

جدول (1-5) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات البلدية عام 2006 [59]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	33	19.8	4	80	37	21.6
المحافظة الوسطى	37	22.3	0	0	37	21.6
المحافظة الشمالية	37	22.3	0	0	37	21.6
محافظة العاصمة	32	19.3	0	0	32	18.8

58_ عبد الله بن حسن البوعينين (اشراف) مرجع سابق ذكره ص 39.

59_ https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

المحافظة الجنوبية	27	16.3	1	20	28	16.4
المجموع	166	100	5	100	171	100

1. تراجع كبير في عدد المترشحين بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عام 2002، حيث تراجع العدد إلى أكثر من نصف العدد تقريبًا (عام 2002 كانت 317، جدول (1-2)، كما تراجعت مشاركة المرأة هذا العام 2006 بالمقارنة مع عام 2002 إلى فقط خمس مترشحات، ونعتقد أن ذلك مرده إلى الرغبة الكبيرة في الترشح لانتخابات المجلس النيابي التي جرت في تلك الفترة.
2. ويلاحظ أن محافظات المحرق والوسطى والشمالية حظيت بالنسبة الأكبر من المترشحين (21.6%) من إجمالي العدد الكلي، وكذلك استحوذت محافظة المحرق على معظم المترشحات في الانتخابات حيث بلغ عدد المترشحات أربعة سيدات، بينما وخلت باقي المحافظات من أي مرشحة فيما عدا المحافظة الجنوبية [60].

التصويت في الانتخابات

بلغ مجموع الكتلة الانتخابية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات عام 2006 حوالي 295686 ناخب، وذلك بعد أن تم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليجعل سن الناخب عشرين عامًا فأكثر بعد أن كان 21 عامًا [61]، وقد تم دعوة الناخبين للتصويت في 25 نوفمبر 2006 كما جرت جولة الإعادة في 2 ديسمبر، ويوضح الجدول (1-6)، الأمور التالية:

جدول (1-6) عدد الكتلة الانتخابية حسب المحافظات عام 2006 [62]

المحافظة	الكتلة الانتخابية		عدد المصوتين	
	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	53425	**18.1	40266	*75.4
المحافظة الوسطى	89412	30.2	64125	71.7
المحافظة الشمالية	91874	31.1	69124	75.2
محافظة العاصمة	44404	15.0	32057	72.2

60_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 52.

61- المادة (2) من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، بشأن مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته .

62- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

المحافظة الجنوبية	16571	5.6	12053	72.7
المجموع	295686	100	217625	73.6

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة
** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

1. أنه قد شارك في انتخابات عام 2006 عدد 217625 ناخب بنسبة بلغت 73.6% من إجمالي الناخبين، ونجد أنها النسبة الأكبر من حيث المشاركة الانتخابية في تاريخ الانتخابات النيابية في مملكة البحرين.
2. وكانت كل من محافظة المحرق والمحافظة الشمالية هما المحافظتين الأكبر من حيث نسبة المشاركة الانتخابية إذ بلغت حوالي 75% من إجمالي الكتلة الانتخابية، في حين كانت المحافظة الوسطى هي الأقل بنسبة 72%، وهذه المعدلات تعتبر مرتفعة جدًا إذا قورنت بالمعدلات العالمية [63].

التجربة الانتخابية الرابعة عام 2010

أولاً: الانتخابات النيابية

تم فتح باب الترشح لانتخابات 2010 في 12 سبتمبر حتى 16 سبتمبر، وقد بلغ عدد المرشحين 149 مترشح (94% ذكور و6% أناث)، كان توزيعهم حسب الجدول (1-7) كالتالي:

جدول (1-7) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات النيابية عام 2010 [64]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	36	25.7	1	11.1	37	24.8
المحافظة الوسطى	33	23.6	3	33.4	36	24.2
المحافظة الشمالية	31	22.2	2	22.2	33	22.1
محافظة العاصمة	23	16.4	1	11.1	24	16.1

63 - voter-turnout-trends-around-the-world.pdf

64- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

المحافظة الجنوبية	17	12.1	2	22.2	19	12.8
المجموع	140	100	9	100	149	100

1. نلاحظ تراجع عدد المترشحين لانتخابات عام 2010 فهي الانتخابات الأقل من حيث عدد المترشحين وعدد المترشحات إذا ما قورنت بالانتخابات السابقة عليها.
2. أن محافظة المحرق هي الأكبر حظًا من حيث عدد المترشحين (24.8%)، بينما كانت المحافظة الجنوبية الأقل (12.8%)، وحظيت المحافظة الوسطى بالنسبة الأكبر في عدد المترشحات (33.4%).

ثانيًا: الانتخابات البلدية

تم فتح باب الترشح للانتخابات البلدية في 20 سبتمبر حتى 24 سبتمبر 2010 في مختلف الدوائر الانتخابية، وقد فاق عدد المترشحين للمجالس البلدية لدورة عام 2010 عن الدورة السابقة في 2006 التي كانت 171 مترشح، ويمكن أن يلاحظ من خلال الجدول (1-8) التالي:

جدول (1-8) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات البلدية عام 2010 [65]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	50	28.1	2	66.7	52	28.7
المحافظة الوسطى	43	24.2	0	0	43	23.7
المحافظة الشمالية	33	18.5	1	33.3	34	18.8
محافظة العاصمة	33	18.5	0	0	33	18.3
المحافظة الجنوبية	19	10.7	0	0	19	11
المجموع	178	100	3	100	181	100

[65]- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

1. ارتفاع إعداد المترشحين للمجالس البلدية لهذه الدورة 2010 عن الدورة السابقة 2006 وخاصة في محافظة المحرق التي يبدو أنها كانت المحافظة الأكثر جاذبية للمترشحين البلديين في جميع الانتخابات البلدية التي جرت في مملكة البحرين.
2. ويلاحظ كذلك أن المشاركة النسائية كانت محدودة جدًا بالمقارنة الدورات السابقة، وقد بلغ إجمالي عدد المترشحات هذه الدورة الانتخابية 3 سيدات فقط.

التصويت في الانتخابات

توجه الناخبون لصناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس النواب في 23 أكتوبر 2010 كما شهدت المملكة إعادة للمترشحين الأكثر استحواذًا على أصوات يوم 30 أكتوبر، وفي الجدول (1-9) يبين حجم المشاركة الانتخابية.

جدول (1-9) الكتلة الانتخابية حسب المحافظات عام 2010 [66]

المحافظة	الكتلة الانتخابية		عدد المصوتين	
	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	57233	**18.0	40026	* 69.9
المحافظة الوسطى	98258	30.8	63030	64.1
المحافظة الشمالية	107058	33.6	74788	69.9
محافظة العاصمة	38824	12.2	24452	63
المحافظة الجنوبية	17295	5.4	13487	78
المجموع	318668	100	215783	67.7

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة
** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

1. يشير الجدول (1-9) إلى أن نسبة المشاركين الفعليين في انتخابات 2010 قد بلغت (67.7%) من إجمالي الكتلة الانتخابية، وعندما نقارن مع دورة عام 2006 نجد أنها قد تراجعت قليلاً إلا أنها تبقي نسبة مقبولة نوعًا ما بالمقارنة بالمعدل العالمي [67].

66- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

67 _ voter-turnout-trends-around-the-world.pdf

2. وبرزت في هذه الدورة الانتخابية ولأول مرة المحافظة الجنوبية باعتبارها المحافظة الأكثر كثافة من حيث نسبة المشاركين إذ بلغت (78%)، على الرغم من كونها المحافظة الأقل من حيث عدد الكتلة الانتخابية، بالمقارنة مع الكتل الانتخابية في المحافظات الأخرى [68].

التجربة الانتخابية الخامسة عام 2014

حدثت تعديلات في الدوائر الانتخابية في هذه الدورة الانتخابية وذلك طبقا للمرسوم رقم 71 الصادر عام 2014 بشأن تحديد المنطاق والدوائر الانتخابية وحدودها واللجان الفرعية لانتخابات مجلس النواب [69]، حيث تم تقليص عدد المناطق الانتخابية من خمسة مناطق الى أربعة مناطق بعد إلغاء المحافظة الوسطى، وتم على أساس ذلك توزيع الدوائر الانتخابية على المناطق الأربعة الباقية.

أولاً: الانتخابات النيابية

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها المحدد، حيث تم إجراء الانتخابات في 22 نوفمبر2014، وتمت الجولة الثانية في 29 نوفمبر، ويوضح الجدول (1-10) الأمور التالية:

جدول (1-10) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات النيابية عام 2014 [70]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	57	23.5	1	4.5	58	22.0
المحافظة الشمالية	73	30.2	7	31.8	80	30.4
محافظة العاصمة	55	22.8	8	36.4	63	23.8
المحافظة الجنوبية	57	23.5	6	27.3	63	23.8
المجموع	242	100	22	100	264	100

68_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 55.

69 المرسوم رقم 71 الصادر عام 2014 بشأن تحديد المنطاق والدوائر الانتخابية وحدودها واللجان الفرعية لانتخابات مجلس النواب .

70- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

1. على الرغم من الأجواء السلبية التي أحاطت بالبيئة السياسية في مملكة البحرين قبل هذه الانتخابات، إلا أن الشعب قال كلمته وشكل مع قيادته لوحة وطنية شعارها الانتماء والولاء، فقد كانت الدورة الانتخابية 2014 هي الأكثر من حيث عدد المشاركين في الانتخابات منذ أول انتخابات نيابية جرت في البحرين عام 1973 حيث بلغ عدد المترشحين 264 مترشح.
2. وقد استحوذت المحافظة الشمالية على العدد الأكبر من المترشحين حيث بلغت (30.4%) من إجمالي عدد المترشحين في المملكة، في حين كانت محافظة المحرق هي المحافظة الأقل حيث بلغت نسبة (22%) من إجمالي عدد المترشحين في المملكة.
3. على مستوى مشاركة المرأة المترشحة فقد حظيت محافظة العاصمة بالنسبة العليا (36.4%)، وتلتها محافظة الشمالية (31.8%)، في حين كانت محافظة المحرق هي الأقل نسبة من حيث عدد المترشحات إذ بلغت النسبة (4.5%) [71].

ثانيًا: الانتخابات البلدية

بالإضافة إلى إلغاء المحافظة الوسطى [72]، فقد حدثت تعديلات أخرى في نظام انتخابات المجالس البلدية حيث تم إلغاء الانتخابات في محافظة العاصمة وتم إنشاء مجلس أمانة لها [73]، يتم تعيينه من قبل جلالة الملك حفظه الله ليكون بيت لأصحاب الخبرات في المجال البلدي، ويوضح الجدول (1-11) التالي:

جدول (1-11) عدد المترشحين والمترشحات للانتخابات البلدية عام 2014 [74]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	50	35.5	6	50.0	56	36.6
المحافظة الشمالية	43	30.5	3	25.0	46	30.1
المحافظة الجنوبية	48	34.0	3	25.0	51	33.3
المجموع	141	100	12	100	153	100

1. أن عدد المترشحين قد تأثر قليلاً بإلغاء الانتخابات في محافظة العاصمة، وتراجع عدد المترشحين إلى 153 مترشح بالمقارنة مع بقية السنوات السابقة.

71_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 58.

72- تم الغاء البلدية الوسطى بموجب المرسوم رقم 70 لسنة 2014

73- مادة 5 مكرر من القانون رقم 24 لسنة 2014

74https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

2. ويلاحظ أن محافظة المحرق كانت الأكثر عددًا إذ بلغت نسبة المترشحين (36.6%) من إجمالي المترشحين، في حين كانت المحافظة الشمالية هي الأقل (30.1%).
3. وعلى المستوى النوعي فقد ترشح للانتخابات البلدية 12 مترشحة، وهو العدد الأكبر للمرشحات منذ انتخابات 2006، واستحوذت محافظة المحرق على نصف هذا العدد (50.0%).

التصويت في الانتخابات

جرت الانتخابات في 22 نوفمبر 2014، وتمت الجولة الثانية في 29 نوفمبر 2014، وقد بلغت الكتلة الانتخابية حوالي 349713 ناخب موزعين على الدوائر الانتخابية الأربع كما هو موضح في الجدول (1-12)، على النحو التالي:

جدول (1-12) الكتلة الانتخابية حسب المحافظات عام 2014 [75]

المحافظة	الكتلة الانتخابية		عدد المصوتين	
	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	68618	19.6**	49835	72.6 *
المحافظة الشمالية	119467	34.2	39953	33.4
محافظة العاصمة	90349	25.8	28897	32.0
المحافظة الجنوبية	71279	20.4	55879	78.4
المجموع	349713	100	174564	49.9

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة
** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

1. استحوذت المحافظة الشمالية على العدد الأكبر من الكتلة الناخبة بحوالي (34%) من إجمالي الكتلة الانتخابية كلها، في حين كانت المحافظة الجنوبية هي الأقل إذ بلغت (20%).
2. ويلاحظ كذلك من الجدول (1-12) أن نسبة المصوتين قد بلغت (50%) من إجمالي الكتلة الانتخابية، ويتبين أن المحافظة الجنوبية كان فيها عدد المصوتين عالي إذ بلغت حوالي (78%)، في حين كانت محافظة

[75] https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

العاصمة هي الأقل (32%)، وبالمقارنة مع الأعوام السابقة نجد أنها النسبة الأقل في تاريخ الانتخابات في مملكة البحرين منذ عام 2002.

التجربة الانتخابية السادسة عام 2018

أولاً: الانتخابات النيابية

تم فتح باب الترشح للانتخابات النيابية في 17 أكتوبر 2018 حتى 21 أكتوبر، ويلاحظ من الجدول (1-13) أنه قد تقدم للترشح 292 مترشح، وفقًا للتوزيع التالي:

جدول (1-13) عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات النيابية عام 2018 [76]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	49	19.5	9	22.5	58	19.9
المحافظة الشمالية	91	36.3	13	32.5	104	35.7
محافظة العاصمة	56	22.3	12	30.0	68	23.4
المحافظة الجنوبية	55	21.9	6	15.0	61	21.0
المجموع	251	100	40	100	291	100

1. يمكن أن تُعد هذه الانتخابات هي الأكبر من حيث عدد المرشحين ذكورًا (86.3%) وإناثًا (13.7%)، وهو أمر نعتقد أنه يعكس حيوية الشارع البحريني ورغبته في المشاركة السياسية.
2. حظيت المحافظة الشمالية بالنسبة الأكبر، إذ بلغت نسبة المشاركة (35.7%) من إجمالي عدد المترشحين، وكذلك حينما نتحدث عن نسبة الذكور (36.3%) ونسبة الإناث (32.5%).

[76] https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

ثانيًا: الانتخابات البلدية

تم فتح باب الترشح في 17 أكتوبر 2018 حتى 21 أكتوبر، ويلاحظ من الجدول (1-14)، أنه قد تقدم للانتخابات حوالي 137 مترشح (94.2% ذكور، و5.8% إناث)، كان توزيعهم طبقًا للجدول (1-14) كالتالي:

جدول (1-14) عدد المترشحين والمترشحات للانتخابات البلدية عام 2018 [77]

المحافظة	الذكور		الإناث		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	35	27.1	2	25.0	37	27.0
المحافظة الشمالية	54	41.9	4	50.0	58	42.3
المحافظة الجنوبية	40	31.0	2	25.0	42	30.7
المجموع	129	100	8	100	137	100

1. تواصل تراجع عدد المترشحين للانتخابات البلدية منذ أول انتخابات بلدية جرت في ظل المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى، إذ بلغ العدد الإجمالي لهذه الدورة الانتخابية 137 مترشحًا فقط، من بينهم 8 سيدات.
2. وقد كانت المحافظة الشمالية هي الأكبر من حيث عدد المترشحين الذكور (50.0%) والإناث (41.9%)، في حين كانت محافظة المحرق هي الأقل، الذكور (27.1%) والاناث (25%).

التصويت في الانتخابات

أجريت الانتخابات في 24 نوفمبر 2018، وتمت جولة الإعادة في 1 ديسمبر 2018، ومن خلال الجدول (1-15) يلاحظ:

[77] https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

جدول (1-15) الكتلة الانتخابية حسب المحافظات عام 2018 [78]

المحافظة	الكتلة الانتخابية		عدد المصوتين	
	ع	%	ع	%
محافظة المحرق	79213	** 21.7	52378	* 66.1
المحافظة الشمالية	125870	34.4	65504	52.0
محافظة العاصمة	81892	22.4	45347	55.4
المحافظة الجنوبية	78492	21.5	64047	81.6
المجموع	365467	100	227276	62.2

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة
** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

1. أن انتخابات عام 2018 كانت من حيث العدد هي الأكبر، حيث شارك في هذه الانتخابات 242407 ناخب بنسبة بلغت (62.2%) من إجمالي الكتلة الانتخابية.
2. وقد كانت المحافظة الجنوبية هي المحافظة الأكبر من حيث عدد المشاركين في الانتخابات والتي بلغت حوالي (82%) من إجمالي الكتلة الانتخابية، في حين كانت المحافظة الشمالية هي الأقل (52%).

نظرة عامة على نتائج الانتخابات في الفترة من 1973 حتى 2018

هكذا ومن خلال استعراض التجارب الانتخابية في مملكة البحرين منذ أول انتخابات جرت بعد إعلان الدولة عام 1973 حتى عام 2018 نستطيع الخروج بالاستنتاجات التالية:

أولاً: الانتخابات النيابية

1- يلاحظ من (الشكل 1-1) إن الانتخابات النيابية لعام 2018 شهدت أكبر عدد من المترشحين للانتخابات النيابية والذي بلغ 291 مترشحًا، متفوقة بذلك على انتخابات 2014 التي شهدت مشاركة 264 مترشحًا وانتخابات 2006 التي شارك فيها 221 مترشحًا، في حين كانت انتخابات 2010 هي الانتخابات الأقل من حيث كم المترشحين إذ بلغ عدد 149 مترشحًا، بينما كانت أول انتخابات تجري في المملكة في عهد الملك

[78] https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

حمد في 2002 شارك فيها 191 مترشح فقط. أما انتخابات 1973 فقد كانت هي الأقل على الاطلاق فقد بلغ عدد المترشحين 114 مترشح فقط، ونعتقد أنه أمر يعكس تطور تدرجي في وعي المترشح والمواطن بأهمية الانتخابات ومدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين.

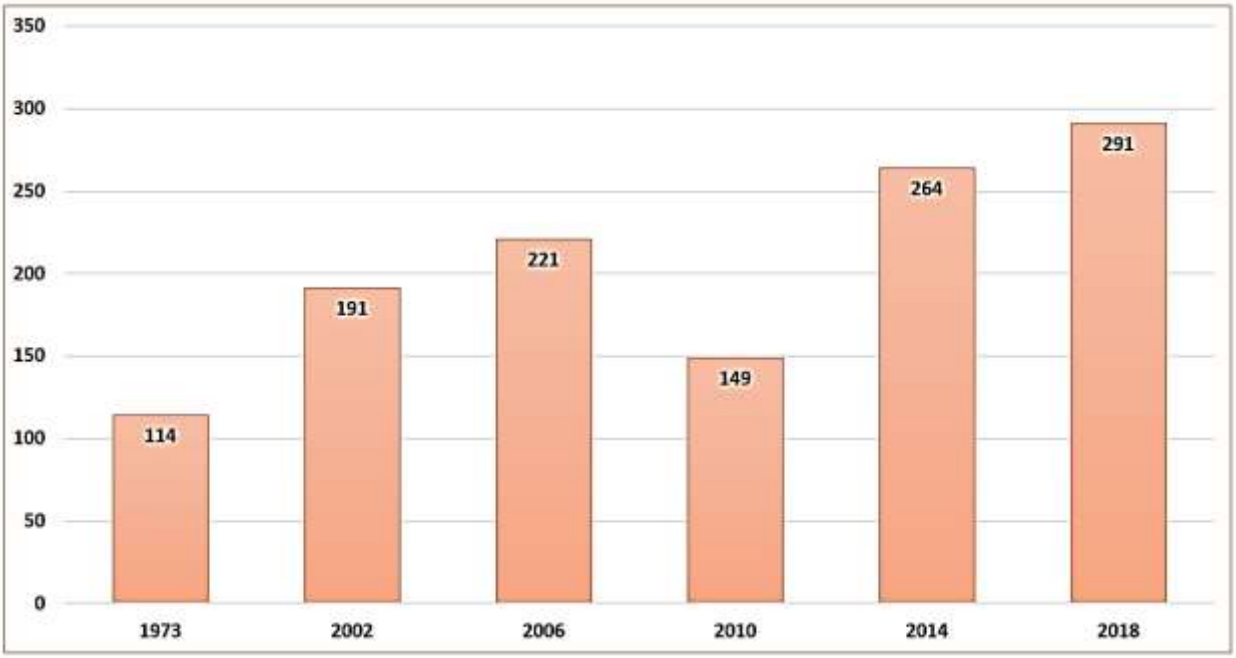

شكل (1-1) أعداد المترشحين في الانتخابات النيابية في تاريخ المملكة خلال الأعوام من 1973 إلى 2018

2- من حيث التوزيع الجغرافي للمترشحين (جدول 1-16)، فقد حظيت المحافظة الشمالية – وهي المحافظة الأكبر من حيث عدد السكان – بالعدد الأكبر من المترشحين، فنجد أنها قد بلغ عدد المترشحين فيها كالتالي: 2002 (46 مترشحًا بنسبة 24.1 % من إجمالي المترشحين في تلك السنة) و2014 (80 مترشحًا بنسبة 30% من إجمالي المترشحين في المملكة)، و2018 (104 مترشحين بنسبة 36% من إجمالي المترشحين في المملكة).

في حين استحوذت المحافظة الوسطى – وهي المحافظة تم إلغاؤها في انتخابات عام 2014 – على النسبة الأكبر من المترشحين في انتخابات 2006 (57 مترشحًا بنسبة 25.8% من إجمالي المترشحين في المملكة)، واستحوذت محافظة المحرق على النسبة الأكبر من المترشحين في انتخابات 2010 (37 مترشحًا بنسبة 24.8 % من إجمالي المرشحين).

على الرغم من أن المحافظة الجنوبية تعتبر من أكبر المحافظات من حيث المساحة الجغرافية، ألا أنها كانت من أقل المحافظات من حيث عدد المترشحين في معظم الانتخابات التي جرت في المملكة منذ عام 1973،

ولم تخرج عن هذه القاعدة سوى في انتخابات 2018 حيث كانت محافظة المحرق الأقل من حيث عدد المترشحين حيث بلغت نسبة المترشحين (19.9%) مترشحًا.

جدول (1-16) اختلاف مجموع أعداد المترشحين للمجلس النيابي حسب المحافظات

خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

	2002	2006	2010	2014	2018
محافظة المحرق	38	42	37	58	58
المحافظة الوسطى	41	57	36	*	*
المحافظة الشمالية	46	50	33	80	104
محافظة العاصمة	39	49	24	63	68
المحافظة الجنوبية	27	23	19	63	61

* تم دمج المحافظة مع المحافظات الأخرى.

3- من حيث التطور النوعي للمشاركة الانتخابية للمرأة المترشحة، فإن الجدول (1-17) يشير إلى أن انتخابات 2002 كانت هي الأقل من حيث مشاركة المرأة، إذ يتضح أن ثماني سيدات شاركن فقط، في حين كانت الانتخابات الأخيرة في عام 2018 هي الأكبر من حيث مشاركة المرأة المترشحة حيث بلغ عددهن 40 مترشحة (13.7%) من إجمالي المترشحين. ويمكن أن يلاحظ أنه لم تشارك المرأة في انتخابات 1973 لعدم وجود قانون يسمح لها المشاركة في ذلك الوقت، وهو ما يعكس قدرًا من وعي المرأة السياسي ورغبتها في لعب دور في الحياة السياسية.

جدول (1-17) اختلاف أعداد المترشحين للمجلس النيابي – الذكور والإناث – حسب المحافظات خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

	2002		2006		2010		2014		2018	
	ذكور	أناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
محافظة المحرق	37	1	38	4	36	1	57	1	49	4
المحافظة الوسطى	41	0	53	4	33	3	*	*	*	*
المحافظة الشمالية	43	3	47	3	31	2	73	7	91	13
محافظة العاصمة	36	3	45	4	23	1	55	8	56	12
المحافظة الجنوبية	26	2	20	3	17	2	57	6	55	6
المجموع	183	8	203	18	140	9	242	22	251	40

* تم دمج المحافظة مع المحافظات الأخرى.

ثانيًا: الانتخابات البلدية

أما في الانتخابات البلدية التي جرت في مملكة البحرين منذ عام 2002، يتبين التالي:

1- لم تجر انتخابات بلدية منذ تأسيس دولة البحرين عام 1971 إلا في عام 2002 وإن كان تاريخ الانتخابات البلدية يرجع لعام 1924 قبل إنشاء الدولة ذاتها.

بعكس الانتخابات النيابية في عام 2018 (شكل 1-2) فإن الانتخابات البلدية عام 2018 شهدت أقل عدد من المترشحين، حيث بلغ العدد 137 مترشحًا، بل إننا إن قمنا بتصور منحنى لعدد المترشحين البلديين منذ أول انتخابات بلدية جرت في العهد الإصلاحي فإنه يمكن أن نلاحظ أنه منحنى متذبذب بصورة أو بأخرى ولكن يميل بصورة عامة نحو الهبوط بشكل واضح، يبدأ بقمته في انتخابات 2002 بمشاركة 317 مترشح، ويبدأ في الهبوط الحاد بنسبة انخفاض تصل إلى النصف في انتخابات 2006 بعدد مترشحين الذي بلغ 171 مترشحًا، إلا أنه يصعد بشكل محدود في انتخابات 2010 ليصل إجمالي عدد المترشحين إلى 181 مترشحًا،

ثم يعاود الهبوط مرة أخرى في انتخابات 2014 بمشاركة 153 مترشحًا، ويصل إلى أكبر هبوط له في انتخابات 2018 بمشاركة 137 مترشحًا فقط، وهو الرقم الأقل من حيث عدد المترشحين منذ أول انتخابات بلدية جرت في البحرين في العهد الإصلاحي.

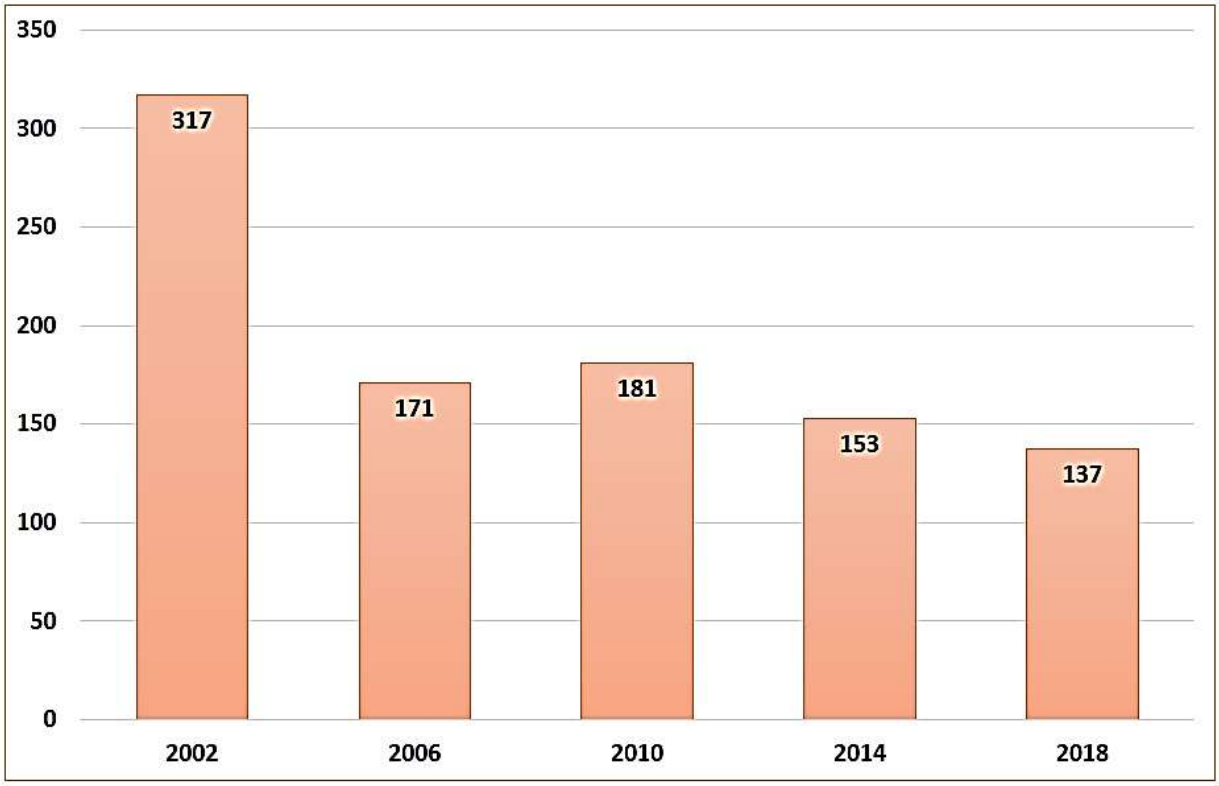

شكل (1-2) أعداد المترشحين في الانتخابات البلدية في تاريخ المملكة خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

على الرغم من هذا التراجع الكمي في الترشح للانتخابات البلدية، والذي ربما يشكل مؤشرًا سلبيًا على درجة الاهتمام بالمشاركة بالمجالس البلدية، إلا إننا نعتقد أن لها وجهًا ايجابيًا تمثل في أن البلديات – وهي الجهات التنفيذية – تقوم بدور جيد به في خدمة المواطنين وخاصة أننا في دولة محدودة المساحة الجغرافية وقد يتداخل دورها مع دور كل من المجالس البلدية ومجلس النواب.

2- من حيث التوزيع الجغرافي للمترشحين (جدول 1-18)، فإننا نجد أنه على الرغم من أن محافظة المحرق هي المحافظة الأصغر من حيث المساحة، إلا أنها كانت المحافظة الأكبر من حيث عدد المترشحين في معظم الانتخابات البلدية التي جرت السنوات الماضية، وتحديدًا أربعة انتخابات: عام 2002 (85 مترشحًا بنسبة 26.8% من إجمالي المترشحين في تلك السنة)، عام 2006 (37 مترشحًا بنسبة 21.6% من إجمالي

المترشحين في المملكة)، عام 2010 (52 مترشحًا بنسبة 28.7% من إجمالي المترشحين في المملكة)، عام 2014 (56 مترشحًا بنسبة 36.6% من إجمالي المترشحين في المملكة). في حين استحوذت المحافظة الشمالية على النسبة الأكبر من المترشحين في انتخابات 2018 (58 مترشحًا بنسبة 42.3% من إجمالي المترشحين في المملكة).

على الرغم من أن المحافظة الجنوبية تعتبر من أكبر المحافظات من حيث المساحة الجغرافية إلا إنها كانت أقل المحافظات من حيث عدد المترشحين في معظم الانتخابات التي جرت في المملكة منذ عام 2002، ولم تخرج عن هذه القاعدة سوى انتخابات 2014، حيث كانت المحافظة الشمالية هي الأقل بإجمالي 46 مترشحًا بنسبة 30% من إجمالي المترشحين، وانتخابات 2018 حيث كانت محافظة المحرق هي الأقل بإجمالي 37 مترشحًا بنسبة 27% من إجمالي المترشحين.

جدول (1-18) اختلاف مجموع أعداد المترشحين للمجلس البلدي حسب المحافظات

خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

	2002	2006	2010	2014	2018
محافظة المحرق	85	37	52	56	37
المحافظة الوسطى	78	37	43	*	*
المحافظة الشمالية	71	37	34	46	58
محافظة العاصمة	51	32	33	**	**
المحافظة الجنوبية	32	28	19	51	42

* تم دمج المحافظة مع المحافظات الأخرى.

** تم تحويلها إلى أمانة

3- من حيث التطور النوعي للمشاركة الانتخابية للمرأة المترشحة للبلديات، فإن الجدول (1-19) يشير إلى تذبذب عدد المترشحات، فعلى الرغم من أن انتخابات 2002 هي الأكبر من حيث عدد المترشحات للانتخابات البلدية، حيث وصل عدد المترشحات إلى 33 سيدة، فإن انتخابات 2006 شهدت تناقص هذا العدد، حيث بلغ عدد المترشحات 5 مترشحات، وتناقص العدد بصورة أكبر في انتخابات 2010 حيث بلغ عددهن 3 مترشحات، ولكن المنحنى صعد في انتخابات 2014 إذ ترشحت 12 سيدة، ولكن عاد المنحنى إلى الهبوط مرة أخرى مع انتخابات 2018 واقتصر عدد المترشحات على ثماني مترشحات فقط، وهو ما يعكس قدرًا من عدم الاهتمام من جانب المرأة بالانتخابات البلدية، بينما تتضاعف مشاركاتها للمجلس النيابي الذي يشهد منحنى ترشح المرأة فيه اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا.

جدول (1-19) اختلاف أعداد المترشحين للمجلس البلدي – الذكور والإناث – حسب المحافظات خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

	2002		2006		2010		2014		2018	
	ذكور	أناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
محافظة المحرق	76	9	33	4	50	2	50	6	35	2
المحافظة الوسطى	69	9	37	0	43	0	*	*	*	*
المحافظة الشمالية	61	10	37	0	33	1	43	3	54	4
محافظة العاصمة	47	4	32	0	33	0	**	**	**	**
المحافظة الجنوبية	31	1	27	1	19	0	48	3	40	2
المجموع	**284**	**33**	**166**	**5**	**178**	**3**	**141**	**12**	**129**	**8**

* تم دمج المحافظة مع المحافظات الأخرى.

** تم تحويلها إلى أمانة

ثالثًا: التصويت والكتل الانتخابية

أما من حيث التصويت في الانتخابات والكتل الانتخابية، فمن الممكن الخروج بالملاحظات التالية من الجدول (1-20):

1- منذ أول انتخابات جرت في مملكة البحرين تعتبر المحافظة الشمالية هي المحافظة الأكبر من حيث عدد الناخبين على مستوى المملكة، ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى المحافظة الوسطى في انتخابات 2002، حيث كانت الكتلة الانتخابية هي الأكبر، وقد تراوحت نسبة الكتلة الناخبة في المحافظة الشمالية ما بين 29.6% و34.4% من إجمالي الكتلة الناخبة في المملكة عمومًا، أي حوالي ثلث الناخبين. وهو ما جعلها المحافظة الاكبر من حيث عدد الدوائر الانتخابية، على الرغم من كونها ليست المحافظة الأكبر من حيث المساحة الجغرافية، وهو ما انعكس أيضًا على كونها الأكبر من حيث عدد المترشحين كما أسلفنا سابقًا.

2- من جهة أخرى فإن المحافظة الجنوبية على الرغم من كونها المحافظة الأكبر من حيث المساحة الجغرافية فقد حافظت على كتلتها الانتخابية باعتبارها الكتلة الأصغر منذ انتخابات 2002، ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا في عام 2014 حيث كانت محافظة المحرق هي الأقل من حيث عدد أعضاء الكتلة الناخبة بالمقارنة مع باقي محافظات المملكة. إلا أنه يمكن ان يُلاحظ أنه مع إلغاء المحافظة الوسطى قبل انتخابات 2014 وبعد أن كانت نسبة الكتلة الناخبة في المحافظة الجنوبية لا تتجاوز 6% من إجمالي الكتل الناخبة في البحرين، فقد قفزت هذه النسبة لتشكل حوالي خُمس الهيئة الناخبة في المملكة عمومًا، وتم تقسيمها إلى عشر دوائر انتخابية.

3- من حيث المشاركة الانتخابية فإن المحافظة الجنوبية حافظت على كونها المحافظة الأكبر من حيث نسبة المشاركة في الانتخابات، فمن بين خمسة انتخابات نيابية جرت في المملكة منذ عام 2002 استحوذت المحافظة الجنوبية على النسبة الكبرى من المشاركة الانتخابية في ثلاثة انتخابات متتالية هي انتخابات 2010، و2014، و2018. وقد زادت نسبة المشاركة الانتخابية في تلك المحافظة عن 70% من إجمالي الكتل الناخبة منذ انتخابات 2006، ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا انتخابات 2002 حيث كانت المحافظة الجنوبية هي المحافظة الأقل على مستوى المملكة من حيث نسبة المشاركة الانتخابية بالمقارنة بباقي المحافظات الأخرى، حيث شكلت نسبة المشاركة الانتخابية في تلك الفترة حوالي 40% من إجمالي الكتلة الانتخابية في المحافظة.

جدول (1-20) التوزيع النسبي للكتل الانتخابية وعدد المصوتين فعليًا حسب المحافظات

خلال الأعوام من 2002 إلى 2018

	2002		2006		2010		2014		2018	
	الكتلة الانتخابية **	نسبة المصوتين ***	الكتلة الانتخابية	نسبة المصوتين	الكتلة الانتخابية	نسبة المصوتين	الكتلة الانتخابية	نسبة المصوتين	الكتلة الانتخابية	نسبة المصوتين
محافظة المحرق	18.3	50.0	18.1	75.4	18.0	69.9	19.6	72.6	21.7	66.1
المحافظة الوسطى	29.7	49.0	30.2	71.7	30.8	64.1	*	*	*	*
المحافظة الشمالية	29.6	52.5	31.1	75.2	33.6	69.9	34.2	33.4	34.4	52.0
محافظة العاصمة	16.8	52.3	15.0	72.2	12.2	63.0	25.8	32.0	22.4	55.4
المحافظة الجنوبية	5.6	40.4	5.6	72.7	5.4	78.0	20.4	78.4	21.5	81.6

---

* تم دمج المحافظة مع المحافظات الأخرى.

** نسبة من إجمالي الناخبين في المملكة.

*** نسبة المصوتين بالنسبة للكتلة الانتخابية في المحافظة

4- وبصورة عامة، فإنه يمكن القول إن في الإجمالي العام للمشاركة الانتخابية في مملكة البحرين فقد شكلت الانتخابات النيابية التي جرت عام 2006 الانتخابات الأكبر من حيث نسبة المشاركة الانتخابية والتي بلغت 73.6% من إجمالي الكتلة الانتخابية في المملكة، وهي نسبة مرتفعة للغاية وتعكس مستوى وعي انتخابي واضح، كما تعتبر نسب المشاركة في انتخابات 2010 وانتخابات 2018 من الانتخابات التي كان الإقبال عليها جيدًا، حيث زادت نسبة المشاركة الانتخابية على 60% من إجمالي الكتلة الانتخابية. ومن جهة أخرى تعتبر انتخابات 2014 هي الانتخابات الأقل من حيث نسبة المشاركة الانتخابية حيث سجلت نسبة المشاركة حوالي 50% من إجمالي المشاركة الانتخابية ولم تسبقها سوى انتخابات 2002 التي شكلت نسبة المشاركة الانتخابية فيها حوالي 54% من إجمالي المشاركة الانتخابية في المملكة عمومًا. وعلى كلاً فإن معدل المشاركة الانتخابية في البحرين يعتبر معدلاً جيدًا بالمقارنة بمعدلات المشاركة العالمية [79] حيث تتراوح نسب المشاركة العالمية الجيدة ما بين 50% و70% [80].

---

79 - voter-turnout-trends-around-the-world.pdf

80 خالد فياض : الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين مرجع سابق ذكره .ص 64

المحور الثالث

خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات

تعتبر خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات هي المؤشر الرئيسي على مدى التطور الديمقراطي الذي حققته تلك الانتخابات واستطاعت من خلاله التأثير على مستقبل الحراك الديمقراطي في الدولة، وفي مملكة البحرين وعلى الرغم من تعدد وتشابك القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية إلا أنه يظل للمرأة والجمعيات السياسية الدور الأكبر في تحديد شكل الخريطة السياسية طبقًا للمعطيات الثقافية والتوازنات الاجتماعية داخل مملكة البحرين، وفي هذا المحور سوف نستعرض دور تلك القوى في العملية الانتخابية خصوصًا والعملية السياسية عمومًا وانعكاس ذلك على عملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين.

المرأة البحرينية في الانتخابات

إن علاقة المرأة بالسياسة تكون بتحديد مواقع المرأة في مراكز القيادة واتخاذ القرار على المستويات كافة، وتضم كذلك مشاركتها وانخراطها الفعلي في عمليات اتخاذ القرار كمواطنة تسعى للمشاركة وإبداء وجهة نظرها واحتياجاتها في العملية التنموية للمجتمع، لتكن على وعي ومعرفة بمحتوى القرارات وآثارها عليها وعلى حياتها وأسرتها، وبناء على ذلك يمكن القول إن مفهوم (مشاركة المرأة في العمل السياسي) يتسع ليشمل بعدين أساسيين هما:

البُعد الأول: مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة بما في ذلك إسهامها في رسم السياسات الحكومية وشغلها للمراكز القيادية العامة، ومشاركتها في الحياة الديمقراطية وممارستها لحقوقها وواجباتها في المسيرة الإصلاحية التي طرحت في ميثاق العمل الوطني.

البُعد الثاني: مساهمة المرأة في اتخاذ القرار وكذلك عضويتها في المواقع التنفيذية والتخطيط لعملية التنمية في القطاعات الاقتصادية والهيئات الاجتماعية المسؤولة عن العملية الإنمائية أي مشاركتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ومتابعتها [81].

وتقاس درجة ديمقراطية النُظم بمؤشرات مختلفة منها ما يتعلق بتمكين المرأة من حقوقها السياسية، وقد نص ميثاق العمل الوطني بشأن حق المشاركة في الشؤون العامة على التالي "يتمتع المواطنون – رجالًا ونساءً – بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءًا بحق الانتخاب والترشيح طبقًا لأحكام القانون" [82]. كما نص أيضًا على أن "تعمل الدولة على دعم حقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وحماية أفرادها" [83].

وطبقًا للدستور فقد نصت المادة الأولى منه فقرة (هـ) "للمواطنين، رجالًا ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقًا لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها

81- د. موزة الدوي، المشاركة السياسية للمرأة البحرينية – تحديات وطموحات، مرجع سابق ذكره، ص 89.

82- القسم الثاني ، نظام الحكم في ميثاق العمل الوطني

83- القسم الأول من ميثاق العمل الوطني. المقومات الأساسية للمجتمع

القانون ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقًا للقانون". بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة (4) من الباب الثاني – المقومات الأساسية للمجتمع – على أن "العدل أساس الحكم" والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة ". ونصت المادة (5) منه فقرة (ب) على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية" [84].

وعليه نجد أن ميثاق العمل الوطني والدستور قد كفلا تمتع المواطنين رجالًا ونساءً بالحق في مباشرة الحقوق السياسية، وتجدر الإشارة إلى التكريس الدستوري لحق المرأة في المشاركة السياسية، حيث إن نص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من الدستور قاطع الدلالة على حق المرأة في المشاركة السياسية كناخبة ومترتشحة في المجالس النيابية والبلدية.

وبناءً على ذلك فقد التزم المشرع بإصدار التشريعات الوطنية المنظمة لتلك الحقوق بما يتفق ويتواءم مع هذه المبادئ الدستورية ويعزز من تواجدها في مراكز صنع القرار ومشاركتها السياسية في صنع القرار الوطني.

وعلى المستوى العملي فإن المرأة البحرينية تشكل حوالي 49% من إجمالي المواطنين في المملكة [85]وهي ذات نسبة كتلتهن الانتخابية، وهي نسبة متوازنة مع نسبة الذكور، وهو الأمر الذي انعكس على الانتخابات التي جرت في مملكة البحرين منذ عام 2002 حيث كانت نسبة المشاركة النسائية في الانتخابات متقاربة بشكل كبير مع نسب المشاركة الذكورية بل إن نسبة المشاركة النسائية تفوقت فيها على الرجال في انتخابات 2006، 2010 (جدول 1-21) في حين استحوذ الرجال على النسبة الأكبر في انتخابات 2002، 2014، 2018 [86].

جدول (1-21) المشاركة الانتخابية للناخبة البحرينية [87]

العام	إجمالي المصوتين	ذكور		اناث	
		العدد	النسبة	العدد	اناث
2002	122590	64097	%52.3	58493	%47.7
2006	217625	108377	%49.8	109248	%50.2
2010	215783	105734	%49	110049	%51
2014	174564	93549	%53.6	81015	%46.4
2018	227276	126021	%55.4	101255	%44.6

84- دستور مملكة البحرين.

85- تقرير المرأة البحرينية في أرقام (تقرير صادر عن المجلس الأعلى للمرأة عام 2015 – الطبعة الثانية).

86- خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 78.

87- http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY

ويعتبر تقارب هذه النسب مؤشرًا على وعي المرأة السياسي بحقوقها وحرصها أن يشكل سلوكها التصويتي ثقلًا واضحًا في العملية الانتخابية، وهوما يبدو أنه قد تحقق وخاصة في الانتخابات النيابية عام 2018. والتي شاركت فيها 40 سيدة تنافسن في معظم المحافظات والدوائر الانتخابية وحصلن على كتلة تصويتية شكلت حوالي 15% من إجمالي من صوتوا لجميع المرشحين [88]، على الرغم من أنهن شكلن نسبة 13.7% فقط من إجمالي المترشحين للانتخابات النيابية التي جرت في عام 2018 (جدول 1-13)، وهي نسبة تشكل أكبر من ضعف حجم الكتلة التصويتية للمرأة في انتخابات 2014 والتي لم تحصل المرأة فيها إلا على نسبة 6.6% من إجمالي الكتلة التصويتية على الرغم من إنهن شكلن حوالي 8.3% من إجمالي عدد المترشحين في انتخابات 2014 (جدول 1-10) [89]. وهو ما يعكس أيضًا وعي الناخب البحريني وقوة الخطاب الانتخابي الذي قدمته المرأة في انتخابات برلمان 2018.

جدول (1-22)

تطور والتوزيع النوعي للمقاعد النيابية

في انتخابات ما بين عامي 2002 و2018 [90]

العام	مقاعد الذكور	مقاعد الإناث	الإجمالي
2002	40	0	40
2006	39	1	40
2010	36	4	40
2014	37	3	40
2018	34	6	40

يلاحظ من جدول (1-22) أنه وعلى مستوى نتائج الانتخابات فإنه من الممكن القول إنه على الرغم من الاتاحة الدستورية والقانونية للمرأة بالترشح إلا أنه – يبدو – أن الثقافة المجتمعية لم تمكّن المرأة من الفوز بأي مقعد في انتخابات 2002، ولكنها بدأت في الظهور في الفصل التشريعي الثاني عام 2006 في مجلس النواب، وإن كان ظهورًا محدودًا وغير ظاهر لأنه ارتبط بفوز بالتزكية فقط للنائبة لطيفة القعود.

88- أرشيف معلومات معهد البحرين للتنمية السياسية.

89- خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 82.

90- http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY

ويمكن اعتبار عام 2010 هو عام الظهور الحقيقي للمرأة البحرينية في العمل السياسي حيث فازت المرأة بأربعة مقاعد نيابية مسيطرة بذلك على حوالي 10% من إجمالي مقاعد مجلس النواب. وفي انتخابات 2014 وعلى الرغم عدد المشاركة النسائية فيها إلا أن ذلك لم ينعكس على نتائج الانتخابات من حيث عدد المقاعد فبعد أن استحوذت المرأة على حوالي أربعة مقاعد في الانتخابات السابقة خسرت مقعد منهم وصارت مقاعد المرأة فقط ثلاثة مقاعد معظمهم من المحافظة الشمالية.

أما في انتخابات 2018 ومع كثافة عدد المترشحات وظهور دور قوي للعديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم المرأة في الانتخابات النيابية، مثل المجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السياسية، فقد انعكس ذلك وبقوة على استحواذ المرأة على ستة مقاعد نيابية ليكون هذا المجلس هو الأكبر في تاريخ البحرين من حيث كم استحواذ النساء على مقاعد في المجلس النيابي، وقد توج هذه النجاح بانتخاب امرأة لأول مرة في تاريخ المملكة ومنطقة الخليج العربي عمومًا رئيسًا لمجلس النواب وهي معالي السيدة فوزية زينل والتي فازت بالمنصب بعد منافسة ساخنة مع مرشحين اثنين من الرجال.

ويشير الجدول (1-23) أنه في الانتخابات البلدية وعلى الرغم من وجود العديد من المترشحات في عامي 2002، و2006 إلا أنهن لم يستطعن الوصول إلى المجالس البلدية بالانتخاب، وهو ما يفسر بحداثة التجربة الديمقراطية وعدم إدراك الثقافة الوطنية آنذاك للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مجال الخدمة العامة. وقد كانت أول مشاركة نسائية في المجالس البلدية من خلال مجلس 2010، حيث فازت امرأة واحدة فقط، مما شكل بداية لوجود العنصر النسائي، وعلى الرغم من تواضعه فإنه يشكل بداية حقيقية لتمكين المرأة اجتماعيًا.

جدول (1-23) تطور والتوزيع النوعي للمقاعد البلدية في انتخابات 2002 و2018 [91]

العام	الذكور	الإناث	الإجمالي
2002	40	0	40
2006	40	0	40
2010	39	1	40
2014	31	9	40
2018	31	9	40

وقد كانت القيادة البحرينية حريصة على إحداث توازن نوعي بين الرجال والنساء في المجالس البلدية بالإضافة إلى الرغبة – التي أشرنا إليها سلفًا – في ضرورة التوزان بين عاملي الخبرة والإرادة الشعبية، لذلك كان قرار القيادة

91- https://www.bipd.org/Election/Bank%20information

إنشاء مجلس أمانة العاصمة الذي يتكون من عشرة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل جلالة الملك، على أن يكون لهذا المجلس اختصاصات ومهام المجلس البلدي المنتخب ذاتها، وهو ما انعكس على تعيينات مجلس أمانة العاصمة في الثقل النسبي للمرأة داخل المجالس البلدية، فارتفع عدد المقاعد التي تستحوذ عليها من مقعد واحد فقط إلى تسعة مقاعد بنسبة 22.5% من إجمالي أعضاء المجالس البلدية، كما ارتفع نصيب المرأة المنتخبة من مقعد واحد في مجالس 2010 إلى ثلاثة مقاعد في مجالس 2014 ثم إلى أربعة مقاعد في مجالس 2018، وهو ما يشكل تطورًا في الثقافة المجتمعية نتيجة إدراك الدور الذي تقوم به المرأة المنتخبة في المجالس البلدية.

الجمعيات السياسية والانتخابات

تؤمن مملكة البحرين بدور الجمعيات السياسية التي تكونت وتشكلت منذ عشرينيات القرن الماضي، وما زال بعضها قائمًا إلى الآن، وإن كان بصور مختلفة، وكان لها سبق التميز في الكثير من قضايا الشأن السياسي، وعمل بعضها على تنمية وبث الوعي السياسي بالعديد من القضايا التي تشغل اهتمامات المجتمع مثل المشاركة السياسية والعمل النيابي والحقوق السياسية للمواطن ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم وغير ذلك من أمور وضعت البحرين ومنذ وقت بعيد على رأس الدول الخليجية الأولى التي تبنت ورعت الجمعيات السياسية.

وفي سبيل الاستفادة من تراكم خبرة المجتمع في تكوين الجمعيات السياسية وأدوارها المتعددة، ومنعًا لحدوث تجاوزات أو ممارسات تؤثر على بنيته وأطر تماسكه، فقد نظم المُشرع البحريني عمل ودور هذه الجمعيات، وذلك بعد أن أقر في يوليو عام 2005 القانون رقم 26 لسنة 2005 بشأن الجمعيات السياسية، وهو القانون الذي أُدخلت عليه عدة تعديلات عامي 2014 و2018، وذلك لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من فكرة وجود تنظيمات (أهلية أو مدنية) يمكن أن تمارس العمل السياسي وفقًا لشروط واعتبارات معينة تحمي أركان المجتمع ومرتكزاته.

ويُعنى هذا القانون في المجمل بطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات السياسية من أجل تعزيز المسيرة الديمقراطية في البحرين، وكيف يمارس أعضاء هذه الجمعيات والمنتسبون لها نشاطهم من أجل الترشح والانتخاب وأي مسارات يمكن أن يسلكوها، وبما لا يخل بواجباتهم الأصيلة ناحية تماسك مجتمعهم ووحدته، حيث يتعين على هذه الجمعيات أن تضع ميثاق العمل الوطني وأحكام الدستور نصب أعينها، وأن تلتزم بالمبادئ الخاصة بحكم القانون وسيادته، وأن تعمل بكل جد على حماية استقلال الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها وصون المجتمع ووحدته الوطنية.

ويتضمن القانون المذكور 29 مادة،[92] ويتيح للمواطنين رجالًا ونساءً تكوين الجمعيات السياسية والانضمام لها، معرفًا – أي هذا القانون – الجمعية السياسية بأنها كل جماعة وطنية منظمة تعمل علنيًا وسلميًا بقصد المشاركة في الحياة السياسية، ومن ثم فهو يستبعد أي جماعة تقوم على محض أغراض دينية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية أو جغرافية أو فئوية أو طائفية أو مذهبية [93].

92- قانون 26 لسنة 2005 بشأن الجمعيات السياسية

93- قرار رقم (1) لسنة 2005 بشأن إجراءات تأسيس جمعية سياسية

ويشترط ألا يقل عدد أعضاء الجمعية عن 50 عضوًا، ويكون لها نظام أساسي مكتوب، وألا تتعارض مع الدين ولا الثوابت الوطنية ولا أن تنتمي أو تتصل بجماعة أو حزب في الخارج، ولا تقيم أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، ولا تتلقى تمويلات من الخارج [94].

ويحدد القانون في المادة الـ 5 منه الشروط الواجب توافرها في أعضاء الجمعية السياسية، وهي أن يكون بحرينيًا مقيمًا في المملكة عادة، ويبلغ من العمر 21 عامًا ويتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون عضوًا في أية جمعية سياسية بحرينية أخرى أو أي تنظيم سياسي غير بحريني، وألا يكون من المنتسبين إلى قوة دفاع البحرين أو الحرس الوطني أو أجهزة الأمن التابعة للدولة، وألا يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي [95].

كما بيَّن القانون العديد من الممارسات التي يحظر على الجمعية السياسية مباشرتها عند ممارسة نشاطها، وذلك تجنبًا لحلها أو فرض الحظر القانوني على أعمالها، وأبرزها بالإضافة إلى ما سبق: التقيد بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم، بحيث لا تكون هناك تفرقة في المنضمين إليها أو في أنشطتها ما يدعو للتفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعي، وعدم اللجوء إلى الاستقطاب الحزبي في صفوف ما يعرف بالأجهزة السيادية، وعدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة ودور العبادة والمؤسسات التعليمية لممارسة نشاطها.

إلا أنه وعلى الرغم من قدم الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين – كما أشرنا سلفًا – إلا إننا سنتعامل فقط مع الجمعيات السياسية الرسمية التي نشأت بموجب قانون الجمعيات السياسية، مستثنين تلك الحركات السياسية التي لم تتحول إلى جمعيات سياسية بموجب القانون أو تلك التي أعادت تنظيم صفوفها لتصبح جمعية أهلية وليست جمعية سياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جمعيات خالفت قوانين إنشائها فتم حلها نتيجة لتلك المخالفات، وبالتالي لا مجال في هذه الحالة للبحث في تمثيلها أو تواجدها داخل الحياة السياسية في المملكة، وبالتالي وطبقًا لآخر التقارير الصادرة عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية فقد بلغ إجمالي الجمعيات السياسية في مملكة البحرين 14 جمعية سياسية موزعين على كافة مناطق المملكة.

ولقد نشأت أكثر هذه الجمعيات طبقًا لقانون الجمعيات الأهلية وقانون مباشرة الحقوق السياسية وبالتالي فقد نشأت خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2002 إحدى عشرة جمعية سياسية، في حين نشأت باقي الجمعيات في الفترة من عام 2005 حتى عام 2012 وذلك عقب صدور قانون الجمعيات السياسية عام 2005، وكان آخر تلك الجمعيات التي تمت الموافقة عليها هي جمعية الإرادة والتغيير الوطنية. وقد غلبت المرجعية الدينية على أغلب تلك الجمعيات فمن بين 14 جمعية سياسية كان هناك خمس جمعيات ذات مراجعية دينية [96].

ويمكن الملاحظة من خلال الجدول (1-24) وبمتابعة نشاط تلك الجمعيات في المشاركة الانتخابية أن هناك 10 جمعيات سياسية لم يسبق لها الفوز بأي عدد من المقاعد في الانتخابات النيابية منذ انطلاقها عام 2002. في حين كانت كل من جمعية الأصالة وجمعية المنبر الإسلامي هما الجمعيتين الأكثر استحواذًا على مقاعد الجمعيات السياسية في مجلس النواب منذ عام 2002 وحتى عام 2018، ولقد خرجت جمعية المنبر الإسلامي من الانتخابات النيابية

94- قرار رقم (4) لسنة 2005 بشأن قواعد اتصال الجمعيات السياسية بالأحزاب أو التنظيمات السياسية الأجنبية

95_ قرار رقم (1) لسنة 2005 بشأن إجراءات تأسيس جمعية سياسية.

96_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 94.

الأخيرة عام 2018 من غير أي ممثل في المجلس، بينما كان لجمعية الرابطة الإسلامية – وهي جمعية دينية أيضًا – عدد محدود من المقاعد في انتخابات 2002 بلغ أربعة مقاعد إلا أنها لم تفز إلا بمقعد واحد فقط في انتخابات 2014، كما تعتبر جمعية المنبر التقدمي اليسارية من الجمعيات المدنية التي استحوذت على مقاعد جيدة بالمقارنة بباقي الجمعيات الأخرى وخاصة في انتخابات 2002، و2018 بمجموع مقاعد بلغ خمسة مقاعد (ثلاثة مقاعد في انتخابات 2002 ومقعدين في انتخابات 2018)[97].

جدول (1-24) عدد مقاعد الجمعيات السياسية في مجلس النواب من عام 2002 - عام 2018 [98]

م	تاريخ التأسيس	الجمعية	2002 المقاعد النيابية	2006 المقاعد النيابية	2010 المقاعد النيابية	2014 المقاعد النيابية	2018 المقاعد النيابية
1	2002	جمعية الأصالة الإسلامية	6	5	4	2	4
2	2002	جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي					
3	2002	جمعية الشورى الإسلامية					تم حلها بتاريخ يوليو2019 بقرار من وزير العدل بناء على طلبها
4	2001	جمعية ميثاق العمل الوطني	2				
5	2002	جمعية التجمع الوطني الدستوري					
6	2002	جمعية المنبر الوطني الإسلامي	8	7	3	1	
7	2002	جمعية الرابطة الإسلامية	4			1	
8	2002	جمعية الفكر الحر					
9	2001	جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي	3				2
10	2002	جمعية التجمع القومي الديمقراطي					
11	2006	جمعية الحوار الوطني (الحوار)					تم حلها بتاريخ 6 يناير 2020 بقرار من وزير

97_ خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، مرجع سابق ذكره، ص 98.

98- http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY

م	تاريخ التأسيس	الجمعية	2002	2006	2010	2014	2018
			المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية
							العدل بناء على طلبها[99]
12	2007	جمعية حركة العدالة الوطنية (عدالة)					تم حلها بتاريخ 6 يناير 2020 بقرار من وزير العدل بناء على طلبها [100]
13	2007	جمعية الصف الإسلامي (صف)					
14	2011	جمعية تجمع الوحدة الوطنية (التجمع)					1
15	2012	جمعية الإرادة والتغيير الوطنية					
16	2005	جمعية التجمع الوطني الديمقراطي					
		الإجمالي	**23**	**12**	**7**	**4**	**7**

وهكذا فإنه ومن خلال نشاط تلك الجمعيات السياسية على مستوى المشاركة الانتخابية نستطيع أن نستنتج أن الناخب البحريني غالبًا ما كان تفضيله يتجه إلى التصويت لصالح المستقلين بعيدًا عن مرشحي الجمعيات السياسية، وهو أمر يشير الى أن الجمعيات افتقدت القدرة على التواصل الفعال مع المواطنين والتأثير عليهم. حيث ثبت أن المجتمع البحريني يميل بطبعه إلى انتخاب الفرد المسؤول القادر على إقناع ناخبيه بقدرته على التعبير عنهم وتمثيلهم لدى الدوائر التنفيذية، وذلك بغض النظر عن انتمائه السياسي أو الديني أو الأسري أو حتى الترشح كمستقل، وهو ما يفسر إلى حد كبير نزوح أفراد المجتمع ناحية المترشحين الذين استطاعوا تقديم برامج انتخابية واقعية وقريبة من احتياجاتهم بعيدًا عن أولئك الذين لم يتجاوزوا فكرة النائب (الوسيط أو الخدمي) صاحب الشعارات والوعود غير الحقيقية أو غيره من الظواهر التي لم تستطع استيعاب حقيقة دور النائب كممثل للأمة.

وهكذا فانه وعلى الرغم من الثقل الكمي للجمعيات السياسية بالمقارنة بالمساحة الجغرافية والثقل السكاني البحريني – حيث بلغ عددها 14 جمعية سياسية – وذلك بفضل المناخ الديمقراطي الذي افرزته الحياة السياسية في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله، ولكن يبدو أنها لم تلعب الدور المنوط بها من حيث القدرة على التجنيد السياسي لأعضائها وإعداد كوادر سياسية حقيقية تستطيع خوض غمار العملية الانتخابية بفاعلية.

99- قرار رقم (133) لسنة 2019 بشأن حل جمعية الحوار الوطني (حوار) اختياريًا.

100- قرار رقم (132) لسنة 2019 بشأن حل جمعية حركة العدالة الوطنية (عدالة) اختياريًا.

فقد أظهرت نتائج الانتخابات النيابية تحديدًا منذ عام 2002 وحتى انتخابات عام 2018 تضاؤل حجم المقاعد التي تستحوذ عليها الجمعيات السياسية بكافة اتجاهاتها، حيث لم تتجاوز نسبة مقاعدها 30% من إجمالي مقاعد مجلس النواب، وإن كان مجلس نواب 2002 شكل استثناءً عن ذلك حيث استحوذت الجمعيات على أكثر من نصف مقاعد المجلس.

إلا أنه من الأهمية تأكيد أن الدور الأكبر للجمعيات السياسية كان لصالح الجمعيات الدينية التي وإن كانت تشكل جزءًا من البناء السياسي لأي دولة إلا أن استحواذها على عدد كبير من المقاعد قد يؤثر على مؤشر الديمقراطية بمفهومها البنيوي بشكل سلبي. وذلك أمام تراجع واضح في دور الجمعيات السياسية المدنية والتي شكلت جمعية المنبر التقدمي المعروفة باتجاهاتها اليسارية رأس حربة هذه الجمعيات، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جمعيات سياسية منذ نشأتها لم يكن لها أي دور في الحياة السياسية في المملكة سواء في الانتخابات أو في غير الانتخابات، بل لم تشارك من قريب أو بعيد في أية انتخابات سواء بشكل مباشر أو من خلال التحالف مع جمعيات أخرى، وهو ما يضع علامات استفهام حقيقية حول أسباب تواجدها في الحياة السياسية في المملكة.

الخاتمة

تمضي الانتخابات في مملكة البحرين لتشكل مؤشرات إيجابية على تحول ديمقراطي يسير بخطى ثابتة، استطاعت من خلاله المملكة المحافظة على المكتسبات التي تحققت منذ بداية أول انتخابات جرت في مملكة البحرين عقب تأسيس الدولة عام 1973 مرورًا بالمشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد في عام 1999 وما نتج عنه من ميثاق العمل الوطني والتعديلات الدستورية والقوانين التي تمكن المشرع البحريني من خلالها من إحداث حالة من الانفتاح الديمقراطي الحقيقي في البلاد. ومن الممكن رصد هذه المؤشرات فيما يلي:

- أن هناك حالة من الاستقرار السياسي للعملية الانتخابية تمثلت في دورية انعقاد الانتخابات كل أربع سنوات من دون انقطاع أو توقف، خاصة في ظل حكم جلال الملك حمد بن عيسى ال خليفة حفظه الله (1999 حتى الآن) والتزام كامل من جانب الحكومة والمجتمع بقواعد اللعبة السياسية وأطرها الدستورية والقانونية.
- إن مؤشر المشاركة الانتخابية لم يتم قصره فقط على مشاركة المواطنين في الانتخابات ولكنه امتد ليشمل الإقبال على الترشيح والذي اتخذ شكل منحنى صاعد إلى أعلى في الانتخابات النيابية تحديدًا عكس قدرًا من الاهتمام بالحياة السياسية وآليات المشاركة فيها، إلا أنه من الأهمية الإشارة إلى أنه على الرغم من أن منحنى الإقبال على الانتخابات النيابية كان منحنى صاعدًا في الأغلب الأعم إلا أن الأمر اختلف كثيرًا في الانتخابات البلدية التي شهدت تذبذبًا ملحوظًا في معدل الإقبال على الترشح لها، ولعل ذلك قد يرجع إلى الدور المحدود الذي تتمتع به تلك المجالس في الحياة العامة، بالإضافة إلى صدور مرسوم بقانون تم بموجبه تحول مجلس بلدي العاصمة إلى مجلس معين من قِبل جلالة الملك وليس منتخبًا كما كان الوضع قبل انتخابات 2014. وهو الأمر الذي كانت القيادة تستهدف من خلاله الاستعانة بأصحاب الخبرات في العمل الاجتماعي لزيادة فعاليته وتأثيره على حركة تطور المجتمع.
- كان هناك حرص من جانب مملكة البحرين على توفير بيئة سياسية وقانونية ملائمة لعملية تحول ديمقراطي تدريجي تمثلت في عمل بعض التعديلات الدستورية وخاصة أعوام 2002، و2012، و2017، و2018

اتجهت جميعها إلى تعزيز السمة البرلمانية للنظام السياسي البحريني، وتعزيز دور المواطن في الحياة السياسية. كما عملت القوانين على زيادة دور الجمعيات السياسية وتنظيم دورها والعضوية فيها، وهو ما أسفر عن وجود 14 جمعية سياسية تتوزع اتجاهاتها السياسية ما بين جمعيات إسلامية (المنبر الإسلامي، والأصالة، والرابطة الإسلامية) وجمعيات يسارية (المنبر التقدمي، وحركة العدالة الوطنية، وجمعية الفكر الحر) وليبرالية (جمعية الوسط، وجمعية ميثاق العمل الوطني، وتجمع الوحدة الوطنية، والتجمع الوطني الديمقراطي).

- على الرغم من ثقل الجمعيات السياسية الكمي الواضح بالمقارنة بالمساحة الجغرافية والثقل السكاني البحريني، إلا أنها لم يكن لها ذات الدور المؤثر في العملية السياسية في مملكة البحرين، ولكن يبدو أنها لم تتمكن من الدور المنوط بها من حيث القدرة على التجنيد السياسي لأعضائها وإعداد كوادر سياسية حقيقية تستطيع خوض غمار العملية الانتخابية بفاعلية. فقد أظهرت نتائج الانتخابات النيابية تحديدًا منذ عام 2002 وحتى انتخابات عام 2018 – لم يتم احتساب انتخابات 1973 نظرًا لعدم وجود إطار قانوني لهذه الجمعيات في تلك الفترة – تضاؤل حجم المقاعد التي تستحوذ عليها الجمعيات السياسية بكافة اتجاهاتها، حيث لم تتجاوز نسبة مقاعدها 30% من إجمالي مقاعد مجلس النواب، وإن كان مجلس نواب 2002 شكل استثناءً عن ذلك حيث استحوذت الجمعيات على أكثر من نصف مقاعد المجلس.
- شكلت المرأة المعادلة الأهم في الحياة السياسية عمومًا وفي عملية التحول الديمقراطي خصوصًا في مملكة البحرين، بل إنه من الممكن القول إنها شكلت محور عملية التحول الديمقراطي الحقيقي في البلاد، فقد استطاعت المرأة البحرينية على كافة المستويات أن تلعب دورًا فاعلاً في الحياة العامة سواءً كمترشحة أو ناخبة. وقد دلّت المؤشرات على ارتفاع نسبة مشاركتها بشكل تدريجي ثابت وصل ذروته في الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة، حيث استحوذت على نسبة تقترب جدًا من نسبة الذكور عمومًا إلى إجمالي المواطنين في مملكة البحرين حيث تشكل المرأة حوالي 49% من إجمالي السكان في مملكة البحرين، وهي ذات النسبة التي استحوذت المرأة فيها على المشاركة الانتخابية منذ أول انتخابات جرت في عهد جلالة الملك حمد حفظه الله. كما استحوذت المرأة وللمرة الأولى منذ أول مشاركة لها بالترشح في الانتخابات على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب وصل إلى ستة مقاعد في مجلس النواب 2018، بل إنها استطاعت الاستحواذ على منصب رئيس مجلس النواب للمرة الأولى في تاريخ مملكة البحرين والأولى خليجيًا باعتبارها أول امرأة تترأس مجلسًا منتخبًا وإن كانت قد تبوأت هذا المنصب عربيًا – رئيسة مجلس النواب السوري – ولكن تظل البحرين هي الثانية عربيًا.
- أما على مستوى المجالس البلدية فمع تراجع المشاركة عمومًا في الترشح للانتخابات البلدية انعكس هذا التراجع أيضًا على ترشح المرأة وإن حافظت على عدد المقاعد التي استحوذت عليها من إجمالي مقاعد المجالس البلدية المنتخبة بالإضافة إلى مجلس أمانة العاصمة المعين في انتخابات 2018، وبلغ عددها تسعة مقاعد، أربعة منها بالانتخاب وخمسة بالتعيين.
- يعتبر التغيير في أعضاء المجالس المنتخبة مؤشرًا حيويًا على نشاط الشارع السياسي ورغبته الدائمة في بث دماء جديدة في شرايين العمل السياسي في المملكة والعكس صحيح، ولعل التغييرات التي حدثت في بنية مجلس النواب منذ عام 1973 حتى عام 2018 وكذلك المجالس البلدية تعتبر مؤشرًا إيجابيًا على حيوية المشهد الديمقراطي في المملكة، فعلى الرغم من أن معدل دوران النخبة قد بدأ بطيئًا في البداية إلا أنه ما لبث أن تسارع بخطى واضحة وقفزات واسعة أدت إلى أن وصل معدل التغيير في أعضاء مجلس النواب إلى

أكثر من 90% من أعضاء المجلس، وكذلك كان الحال في المجالس البلدية التي على الرغم من بطء معدل دوران نخبتها فإنها استطاعت أن تصل بمعدل التجديد في نخبتها البلدية إلى حوالي 87% من إجمالي المجالس البلدية المنتخبة وذلك في انتخابات عام 2018.

وإجمالاً ومن خلال كل تلك المؤشرات سالفة الذكر نستطيع أن نستنتج أن الحياة السياسية في المملكة على الرغم من تطورها الإيجابي التدريجي فإنها ما زالت تواجَه بمجموعة من التحديات التي ينبغي التعامل معها تمثلت في:

أ. التراجع الواضح في دور الجمعيات السياسية لصالح المستقلين باعتبار أن ذلك يشكل مؤشر سلبيًا على مؤسسية العمل الديمقراطي وبالتالي استدامته وثبات تدرجه. ولقد كان هذا التراجع لصالح المستقلين الذين يغلب عليهم الجانب الخدمي المباشر بعيدًا عن الرؤى السياسية الاستراتيجية الشاملة. وهو ما يتطلب من الدولة والجمعيات السياسية ضرورة العمل على إعادة الحياة إلى هذه الجمعيات بما ينعكس على حيوية التجربة الديمقراطية.

ب. تعاني الحياة السياسية في المملكة من ضعف منظمات المجتمع المدني والتي على الرغم من ثقلها الكمي الواضح والذي جعل عددها يتخطى 500 جمعية فإنها ما زالت تعاني من الأداء الكيفي الذي يفتقد إلى فعالية حقيقية على الأرض.

وأخيرًا فإن الحياة السياسية في مملكة البحرين عمومًا والانتخابية خصوصًا قد شهدت قفزات عقلانية محسوبة منذ تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله مقاليد الحكم في البلاد، وهو ما شكل عن حق تحولاً ديمقراطيًا كانت سمته الأساسية تفاهمًا مجتمعيًا عامًا على الأولويات وتوافقًا ديمقراطيًا رشيدًا حول مسؤوليات كل سلطة، مع احترام كامل لأركان الدولة البحرينية ورموزها الأساسية، الأمر الذي ساعد على نجاح التجربة حتى الآن وجعل منها نموذجًا لافتًا للانتباه في تحقيق التنمية السياسية برؤية وطنية سديدة.

المراجع

أولا: الوثائق والتقارير الرسمية والتشريعات:

1. المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة.
2. المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1972 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي.
3. دستور البحرين 1973.
4. المرسوم رقم (1) لسنة 1973 بدعوة المجلس الوطني للانعقاد.
5. المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة – ملحق الجريدة الرسمية – العدد (1093) بتاريخ 22 أكتوبر 1974م.
6. أمر أميري رقم (2) لسنة 1975 بقبول استقالة الوزارة.
7. الجريدة الرسمية – العدد (2452) بتاريخ 22 نوفمبر 2000م، وكذلك العدد (2455) بتاريخ 13 ديسمبر 2000م.
8. الجريدة الرسمية – العدد (2461) بتاريخ 24 يناير 2001م.
9. الجريدة الرسمية – العدد (2465) بتاريخ 21 فبراير 2001م.
10. الجريدة الرسمية – العدد (2466) بتاريخ 28 فبراير 2001م.
11. الجريدة الرسمية – العدد (2517) بتاريخ 14 فبراير 2002م.
12. ميثاق العمل الوطني
13. دستور مملكة البحرين المعدل سنة 2002م.
14. المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002م بشأن مجلسي الشورى والنواب.
15. المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.
16. المرسوم بقانون رقم (41) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.
17. المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.
18. قرار رقم (1) لسنة 2005 بشأن إجراءات تأسيس جمعية سياسية.
19. قرار رقم (2) لسنة 2005 بشأن توفيق أوضاع الجمعيات الراغبة في ممارسة نشاط سياسي.
20. قرار رقم (4) لسنة 2005 بشأن قواعد اتصال الجمعيات السياسية بالأحزاب أو التنظيمات السياسية الأجنبية.
21. قرار رقم (133) لسنة 2019 بشأن حل جمعية الحوار الوطني (اختياريًا).
22. مرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001 بإصدار قانون البلديات.
23. مرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية.
24. قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2002 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001.

25. قرار وزير شئون البلديات والزراعة رقم (77) لسنة 2006 بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية لانتخابات أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية.
26. تقارير التنمية البشرية العربية في الفترة من عام 2014 حتى عام 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
27. الأمر الأميري رقم (44) لسنة 2001، المعدل بموجب الأمر الأميري رقم (55) لسنة 2001 والأمر الأميري رقم (2) لسنة 2002 والأمر الملكي رقم (36) لسنة 2004.
28. المرسوم الملكي رقم 60 لسنة 2011 وقد صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مرسوم رقم 51 لسنة 2012 بإعادة تسمية وزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية.
29. مرسوم بقانون رقم 30 لسنة 2011 بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين.
30. تقرير المرأة البحرينية في أرقام (تقرير صادر عن المجلس الأعلى للمرأة عام 2015 – الطبعة الثانية).

ثانيًا: الكتب:

1. د. أبوبكر الزهيري (وآخرون)، المرأة البحرينية في المجلس الوطني، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2015.
2. أحمد منيسي البحرين من الإمارة إلى المملكة، البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، 2003.
3. أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة الغربية للمنظمة الأهلية، مصر، 2004.
4. الكسيس دي توكفيل (ترجمة أمين مرسي قنديل)، الديمقراطية في أمريكا، عالم الكتب الجزآن الأول والثاني، مصر، بدون تاريخ.
5. برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1992.
6. تسجيل جمعيات المجتمع المدني، دليل القوانين الرئيسية من 10 دول من أوربا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المركز الأوربي للقوانين غير الربحية والمركز الدولي للقوانين غير الربحية، 2018.
7. بدر محمد عادل، مبدا الفصل بين السلطات في النظام الدستوري البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين.
8. توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1997.
9. د. حسين محمد البحارنة، دراسة وتحليل قانوني للوضع الدستوري في مملكة البحرين، الطبعة الأولى، دار المحجة البيضاء، لبنان، 2008.
10. د. حسنين توفيق إبراهيم، دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.
11. خالد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2020.

12. خالد فياض، الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2019.
13. د. ريا يوسف حمزة، التجربة البرلمانية الأولى في البحرين، المجلس التأسيسي والمجلس الوطني 1975/1972، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، البحرين.
14. صلاح أبو السعود، تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين، الطبعة الأولى، دار الكتب والدراسات العربية، مصر.
15. عبد الرحمن عبد الله الحميدان النجدي، تطورات النظام السياسي والتحولات الديمقراطية في مملكة البحرين، دراسة سياسية وقانونية دستورية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2006/2005.
16. عبد الله بن حسن البوعينين (إشراف) الديمقراطية في البحرين، هيئة التشريع والافتاء القانوني، البحرين، 2012.
17. محسن الغريري، رقابة المجتمع المدني للانتخابات النيابية في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2018.
18. د. محمد المشهداني ود. مروان المدرس، القانون الدستوري البحريني، الطبعة الأولى، جامعة البحرين، 2006.
19. المجتمع المدني في العالم العربي، التطور، الإطار القانوني، الأدوار، دراسة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013.
20. معهد البحرين للتنمية السياسية، ميثاق العمل الوطني .. التنمية السياسية في إطار الخصوصية الثقافية، البحرين.
21. د. موزة الدوي، المشاركة السياسية للمرأة البحرينية – تحديات وطموحات، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2018.
22. د. مي سليمان العتيبي، المرأة والتواصل والانتخابات في البحرين: الآثار المترتبة على استخدام نموذج التواصل ودوره في قرارات الاقتراع لصالح النساء المرشحات في الانتخابات النيابية، حالة مملكة البحرين، مختصر رسالة دكتوراه، جامعة ماستريخت هولندا، 2008، ص 63. يمكن الحصول عليها من الموقع التالي: http://www.womengateway.com/arwg/e-

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

31. موقع انتخابات مملكة البحرين http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY
32. موقع معهد البحرين للتنمية السياسية https://www.bipd.org/Election/Bank%20information
33. دليل الجمعيات الاهلية في مملكة البحرين https://www.mlsd.gov.bh/en/node/268
34. الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني (https://www.mun.gov.bh/portal/pages/HistoryAr.jsp).